الفصل الخامس
جماعات المسئولية

السيادة ليست خائرة القوى أو موضع تحايل وحسب: يتم أيضًا تجاوزها بسبب التزايد المفاجئ لمجازفات جديدة ومشاكل مستحدثة. وهذا يمكن الاستدلال عليه حدسيًا: إن التحديات المتولدة عن البيئة العالمية، وتعقُّد التنمية المتزايد، والمفارقات التي تحدثها العولمة أو تغذيها، والزيادة السكانية الشاردة لا تتقبل علاجًا تنهض به الدولة القومية. إن المنافع المشتركة للإنسانية، الصحة، الراحة والهناء، الغذاء، المسكن، وحقوق الإنسان، تعاني بالبداهة من إدارة سيادية محضة، أي إدارة تجزيئية تنافسية وبالتالي متناقضة.

لقد حقق التوافق بين الدول وإقامة نظم دولية وعقد اتفاقيات كخطوة أولى، مع ذلك ليست كافية. وعلى مستوى الحقائق سرعان ما بلغ هذا التماثل الديبلوماسي أقصى مداه: لقد رفضت الولايات المتحدة ببساطة شديدة قانون البحر الذي لا يرضيها؛ ولم يصدِّق كونجرس واشنطن على الاتفاقيات المنظِّمة للتجارة الدولية إلا بشرط أن تتكشف في النهاية عن تحبيذها لنمو الاقتصاد الأمريكي... على المستوى المنطقي، ترتكز تعددية الأطراف التي تعمل بهذه الطريقة على التباسات تكفل حدوث تنازلات عن السيادة على أساس الاختيار الحر: لن تقبل إحدى الدول التنازل عن سيادتها إلا إذا أدركت أنها ستلقى عقابًا إذا ما اتخذت استراتيجية منفردة، ومنذ أن تكتشف الإدارة السيادية أنها مكلِّفة للغاية. هكذا تصبح تعددية الأطراف تواصلاً للأنانية الوطنية بطرق أخرى... يتم استكمال هذا الاتجاه نظام القوة، فالأكثر ضعفًا مضطر في الواقع إلى الانضمام، في هذا التوافق بين الأطراف، إلى الأكثر قوة والأفضل تجهيزًا.

هذا التعديل في المنهج السيادي أصبح باعثًا على السخرية. كلما ازداد توطد المجازفات المشتركة على مجموع الإنسانية كلما أصبحت غير قابلة للتجزئة أكثر فأكثر. ومن الناحية العقلانية والأخلاقية، تستلزم علاجًا شاملاً يحل فيه مبدأ المسئولية محل مبدأ السيادة: إن كل دولة مؤتمنة كلية على بقاء كوكب الأرض، وعلى تطوره وعلى قيمه المعتبرة عالمية: يرتبط الالتزام الذي ينشأ على المستوى الأخلاقي بحجة المنفعة: إن تحبيذ حقوق الإنسان في كل مكان في العالم هو التزام أخلاقي وفي الوقت نفسه اعتقاد متبصِّر بأن انتهاك هذه الحقوق في أحد الأماكن من العالم يؤثر على مكان آخر متجاوز لحدود السيادة [1].

بل يوجد ما هو أكثر: حينما يصبح مبدأ المسئولية شائعًا فإنه يقوم بتشكيل جماعات إنسانية؛ وتحدد مجالات العمل التي يرسمها جغرافيا جديدة: حينما تعمل الدولة في مجال البيئة، أو في مجال التنمية أو السكان، فإنها تندرج في جماعة مسئولية تتكون على المستوى العالمي. وعندما تتخذ مبادرات أخرى في قطاعات أكثر محدودية، فإنها ترتبط بجماعات ذات مسئولية محلية أو إقليمية تستطيع عادة تجاوز الحدود. وبهذا الفعل، تهتدي الدولة في كل من الحالتين إلى فاعلين دوليين آخرين بطبيعة الحال أكثر تنوعًا وأكثر عددًا كلما انتقلنا من المستوى العالمي إلى المستوى المحلي.

يرتبط هذا المنظور الجديد بالتحولات الناشئة عن تطور الجماعات الإنسانية ذاتها. حينما تفقد هذه الجماعات طبيعتها ذات الأولوية الوطنية، فإنها تزداد تشعبًا، وتتمايز، وتطمح فيما وراء اتجاهها النفعي أو الذاتي إلى ممارسة السياسة بطريقة أخرى. بما أنها تقلل من التعبئة على أساس الوهم السيادي الذي كانت تتغذى عليه فيما مضى، فإنها تزداد قوة بسهولة أكثر، وتتراكب، وتتشابك، متجاوزة لحدود الدولة أو متحررة إلى حد ما من الترتيبات الهرمية الماضية. تصبح في الواقع أكثر عصرية، وأكثر واقعية، وأكثر حيوية. وسواء كانت جماعات المسئولية محلية، إقليمية، أو عالمية، فإنها تضم جميع أولئك الذي يعتبرون

(1) Cf. S. Sassen, *op. cit.;* M. Sellers éd., *The New World Order, Souvereignty, Human Rights, and the Self Determination of People,* Washington, Berg, 1996.

أنفسهم يتأثرون معًا بذات الأعمال العامة. وحيث إنها طريقة حاسمة في التنظيم المعاصر للمناطق العالمية، هكذا تبتكر هذه الجماعات قواعد جديدة للعلاقات الدولية: ومن بعد تزداد قيمة العمل الدولي ليس بالرجوع إلى المداولة السيادية وحسب بل وأيضًا وفقًا لإشباع احتياجات جماعات المسئولية العالمية، والإقليمية أو المحلية. هكذا يندثر الربط التقليدي بين التراتبات الهرمية والسيطرة أمام القدرة على إشباع احتياجات جماعية ...

هذا الاهتمام الممنوح للمسئولية يكرِّس التوفيق بين العالمي والمحلى[1]. ولا ريب بأن العولمة تعيد منح المحلي دورًا كانت الجغرافيا الوطنية قد جردته منه فيما مضى. إن اللفظ المبتكر الرائع «glocalisation» (عولمحلية؟)(*) له الفضل على الأقل في توضيح التضامن القوي للغاية الذي يوحِّد بسهولة بين اتجاهين جديدين من الخطأ اعتبارهما متناقضين: إن العولمة تتغذى من دينامية النتاج المحلي، والتجهيزات المحلية، ومن مبادرة المدن، ومن التعاون الفعَّال بين الجماعات التي تتشارك في ذات الاحتياجات؛ وتتوازن العولمة أيضًا من خلال تشكيل مناطق مستعرَضة مثل المجموعات الإقليمية العالمية الكبيرة.

حيوية «العولمحلية؟ glocalisation» هذه تعيد تشكيل الساحة العالمية بطريقة متواصلة، وتضفي عليها شكلاً متحركًا للغاية بالتزامن مع طرق المحافظة على حد أدنى من التوازن وفقًا لتطور المجازفات وانتقال التدفقات عابرة الأوطان. هكذا لا تنقطع عن تحديث عملية مسح وتوصيف جماعات المسئولية في كينونتها الهشَّة أو الدائمة وبخاصة في عملها الفعَّال والخاص بالطعن بشدة في مبادئ السيادة.

عولمة المحلي

كل فاعل محلي اليوم هو فاعل دولي محتمل. لم يكن النظام الماضي يسمح بالوصول إلى المسرح العالمي إلا بواسطة الدولة إجباريًا. : تم الاستغناء عن هذه

(1) O. Dolfus, *La Mondialisation* , Paris, Presses de Sciences-Po, 1996; R. Robertson, «Glocalisation: Time-Space and Homogeneity», *in* M. Featherstone, S. Lash et Robertson éd., *Global Modernities,* Londres, Sage, 1995, p. 1-24.

(*) glocalisation (عولمحلية؟) : مصطلح مبتكر حديثًا للغاية في بعض اللغات الأوروبية والأمريكية (الإنجليزية) يدل في سياقه هنا على تأثير المحليات في العولمة – المترجم

الواسطة إلى حد كبير، ونتيجة لذلك فقدت التبعية التراتبية والسيادية شموخها. ومن بعد أصبح لعمدة مدينة، كبيرة أو متوسطة، ولرئيس منطقة، ورئيس مشروع نشيط إلى حد ما أو لمسئول عن غرفة تجارية إقليمية سياسة خارجية، وصاروا يحيطون أنفسهم بخبراء دوليين، يستقبلون أو يتنقلون وبخاصة يسعون بحماس نحو سياسة اندماج تتعدى الحدود وتندرج في مناطق ذات أبعاد متقلبة ومتغيِّرة. هكذا أصبح المحلي بؤرة دائمة لإعادة تشكيل جغرافي، بينما كان فيما مضى نقطة راسخة خاضعة للسيادة. وبهذا يُبرز جماعات مسئولية متعددة ومتشابكة. والحالة هذه، تتجه كل سلطة محلية نحو مخالفة مبدأ السيادة من ناحيتين: حينما يُضعف المحلي من ضغوط التسلسل الرئاسي لصالح سلوكه كمسئول تجاه رعاياه؛ وحينما ينشر أنشطته في مجموعة من المساحات الإقليمية والعابرة للأوطان تزداد تشعبا على الدوام.

ونهتدي إلى هذه التحولات بالفعل في عملية اللامركزية التي تخفف الضغط السيادي لصالح مسئولية يحصل عليها المنتخَبون، أو يمنحها مركز الدولة الذي يأخذ في حسبانه أكثر فأكثر أهمية الضغوط الجديدة النابعة من العولمة: وفي هذا المجال فإن الطعن في الدولة اليعقوبية المركزية ليس مجرد إصلاح إداري، لكنه يمثل كلية ثورة هادئة تحدث على المستوى العالمي، ومراجعة لجغرافيا ويستفالية تحجَّر نسيجها المرقَّع ولم يعد على مستوى الزمن[1]. وفيما هو أبعد من ذلك أيضًا، إنها المناطق المحلية التي تعبِّر الآن عن ذاتها وتطلق العنان لديناميتها الخاصة، ويمكن لتعبيرها هذا أن يكون تنازعيّا بقدر ما يكون منتجًا للسلطة. إن التجدد المحلي في الريف الفرنسي يقترن بتحد معاد للوحدة الأوروبية، وتشارك الشياپاس المكسيكية [دولة في جنوب شرقي المكَّسيكً] في نفس التشنُّج ضد التغيير الذي يبدو مهددًا لهما: يقوم أصحاب هذه الحركات بتزويد هذا التحدي الموجَّه إلى الاتحاد الأوروپي أو إلى اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة بإرادة لإعادة تكوين جماعة متحللة إلى حد ما من الانتماءات الوطنية لكي تتجلى باعتبارها محمَّلة بمصالح

(1) CF. M. Keating, *State and Regional Nationalism*: Territorial Politics and the European State, Londres, Harvester, 1988; pour un point de vue critique, cf. P. Le Gales et C. Lequesne dir., *Les Paradoxes des régions en Europe,* Paris, La Découverte, 1997.

خاصة مَطليَّة بثقافة سلفية ذات خصوصية بليغة ... ها هي التعبئة على أساس الهوية في تمردها ضد قواعد سيادة الدولة-القومية ، تعهد إلى المحلي القيام بعمل إعادة تشكيل حقيقي، بقدر ما تحتج ضد آثار العولمة (فتن الجياع «ضدصندوق النقد الدولي» ...)، وضد التغريب (التجدد الثقافي المعبَّر عنه عن طريق الأصوليات من كل نوع ...)، وضد الاندماج الإقليمي أومجرد نزع الملكية الخاصة الذي يصيب عدداً محدوداً للغاية من السكان. فنحن نعرف مثلاً أن التمرد الذي حدث في جزيرة بوجانفيل، الرئة الاقتصادية الحقيقية لپاپوازيا-غينيا الجديدة، قد نشأ عن احتجاج الملاك الساخطين عادة على أفعال شركة المناجم الأسترالية (CRA) الطامعة في أحد أكبر مناجم النحاس في العالم[1] ...

لا يلعب الفاعل المحلي دوراً تنديديّا حاسمًا على المسرح العالمي وحسب؛ فهو ينتج أيضًا سلطات جديدة. إن الحواضر الكبيرة تمتهن ذاتها بالقيام بإدارة التدفقات المالية والتجارية عابرة الأوطان، ويخطر ببالنا هونج كونج أو سنغافورة اللتان اكتسبتا شخصية دولية رسمية في هذا الشأن، بل وأيضًا بومباي، ومكسيكو، وساو پاولو، وبانجكوك، وميلانو أو أمستردام: فضلاً عن أنه ليس من المهم أن تكون مقرّا لسلطة الدولة ولا مجرد مركز للعبور في اتجاه اليابان أو الولايات المتحدة. لم تعد التوأمة بين المدن تتناظر مع مظاهر الماضي الطريفة، لكنها أصبحت تمنح فرصة لمداولات حقيقية تسمح بتنسيق سياسات العمران، والنقل، أو الأمن. فقد عقدت مدينة ليون مثلاً اتفاقيات مشاركة مع ست عشرة مدينة أخرى في أنحاء العالم من بينها كانتون، وميلانو، وسان بطرسبورج، ويوكوهاما، ومدينة هوشي منه؛ وتسمح مثل هذه الاتفاقيات بتعبئة فعلية لمؤسسات مدينة ليون لتصدير بنيات تحتية جديدة مثل إقامة مترو أو مطار جديد في أكبر مدن جنوبي الصين[2]. وقد نسجت مدينة هيوستون بولاية تكساس الأمريكية مع مدينة كالاجاري بولاية ألبرت الكندية علاقات تعاون وثيقة في إطار «النافتا» (اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة) لا تعاني من بعد المسافة، لكنهما على العكس تتغذيان من هويتهما المشتركة

(١) جريدة لوموند، ٢-٣ مارس، ١٩٩٧

(٢) المرجع السابق، ١٩ نوڤمبر، ١٩٩٧، ص. ١٤

كمدينتين بتروليتين[1]. بالتزامن أقامت الولايات الأمريكية والكندية على ساحل الپاسيفيكي من لوس أنچيلوس إلى ڤانكوڤر وسائل عملية للتعاون وللاندماج المعتدل إلى حد وضع اسم مشترك (كاسكاديا) واختيار علَم كرمز لها ...

إن دور المدن العابر للأوطان نشيط بنوع خاص في حالة آسيا الشرقية، حيث يرى بعض المؤلفين أنها تنفذ مهمة مماثلة للمهمة التي أنجزتها المدن الإيطالية أو مدن البلطيق في القرون الوسطى[2]. وحيث إنها مراكز مالية، وثقافية، ومعلوماتية- اتصالية للتدفقات التي تجوب على نطاق واسع هذه المنطقة من العالم، فإنها أصبحت تقريبًا العواصم المعلنة لهذه «الأراضي الاقتصادية الطبيعية»، التي وفقًا لعبارة سكالاپينو الموفقة تفرض نفسها باعتبارها ناتجة عن ديناميات اجتماعية- اقتصادية تجوب السواحل الآسيوية بخاصة[3]. لا ريب بأن هذه الظاهرة لافتة للنظر في الصين أكثر بكثير من أي مكان آخر: في المنطقة البحرية بصفة خاصة أصبحت المدن أماكن مفضَّلة لاجتذاب التكنولوچيات الأكثر تقدمًا وأساليب الإدارة الحديثة، كما أنها تفرض نفسها كأماكن أساسية للمبادلات وللوسطاء الفعَّالين بين الاقتصاد العالمي وبين دولة لا تزال رسميًا شيوعية ... وتظهر المدن حول بحر الصين وحول بحر اليابان كفاعلين عمليين للغاية للتعاون المتحرر من الثقَل السياسي للدول: حيث إنها أقل تقيُّداً بالاعتبارات الأيديولوچية، وأقل تأثرًا بالوطنية، فإنها -وفقًا لعبارة أستاذ جامعي ياباني- تُعني بأسلوب للتعامل بغض النظر عن حسم الأسلحة وعن حجج الردع العسكري[4]. يقوم هؤلاء الفاعلون بخاصة بالربط بدقة بين مبادراتهم الخاصة وبين السلطات التي تدير الجماعات الإقليمية، والمنشآت القائمة في المنطقة، كما تندرج المنظمات غير الحكومية في مجموع هذا التشارك، وبذلك يتم خلق جماعة تتقاسم منافع مشتركة بالفعل، وقابلة للترقي وللانضواء داخل مجموعات عابرة للأوطان أكثر اتساعًا.

(1) M. Horsman et A. Marshall, *After the Nation-State,* Londres, Harper, 1995, p. 196.

(2) F. Gipouloux, *op. cit.,* p. 30

(3) R. Scalapino, «The United States and Asia : future Prospects», *Foreign Affairs,* 70, 4, 1991, p. 19 *sq.*

(4) H. Taga, «International Network among Local cities : the First Step towards Re gional Development», *in* F. Gipoloux, *op. cit.,* p. 227 *sq.*

نحن نعرف أن هذه الجماعات فعَّالة وتحقق إنجازات مرتفعة القيمة لاسيما وأنها تتم بمبادرة من فاعلين لا تزعجهم ديبلوماسية الدولة. وتقارن كارولين پوستل-ڤيناي بطريقة مُقنعة الاندماج الناجح للغاية داخل منطقة بحر اليابان بالارتباكات التي يواجهها مشَروع تجهيز نهر تومين، الذي تعضده الأمم المتحدة بهمة وتشارك فيه روسيا واليابان وكوريا الشمالية[1]. تشارك في مشروع الاندماج جماعات محلية مهمَّشة إلى حد ما من جانب دولتهم، على غرار ميناء نيجاتا الياباني أو مدينة ڤلاديڤوستوك الروسية البعيدة للغاية عن موسكو؛ وتمزج أيضًا بين مشروعات محلية وأخرى عابرة للأوطان. وحيث إنها لا ترتبط بأي غرض سياسي، فإنها تضع أهدافها بالرجوع بصفة مطلقة إلى احتياجات الجماعة المحلية: بذلك يظهر بوضوح شديد حلول جماعة المسئولية محل جماعة السيادة...

من المؤكد أن هذا التعارض ليس مطلقًا. إذ نلاحظ مع ذلك تأثير تجاوز الحرب الباردة: لم يكن هذا التعاون ممكنًا فيما مضى؛ وليس من المؤكد أن تستطيع الدول اليوم معارضة هذه المشروعات حقّا. إن مثال التعاون القائم داخل البحر الأصفر بين كوريا الجنوبية والصين يبيِّن في الواقع التفاعل الجاري الآن بين السياسي والاقتصادي، بل وأيضًا بين الاحتياجات الدولية والاحتياجات الداخلية: هذا المشروع التعاوني بين عدة أقاليم قد تحقق عام ١٩٨٨، قبل تطبيع العلاقات الديبلوماسية بين البلدين بأربع سنوات، حينما كانت سيول قد قررت بأن تنمية الساحل الغربي لكوريا الجنوبية لها أولوية وطنية. حينذاك حققت الاستثمارات الكورية في شمال شرقي الصين قفزة مهمة، وبذلك ساهمت في إعادة التوازن لنفوذ شنغهاي وموانئ الجنوب[2]. ويبدو التآزر بين الاقتصادي والسياسي هنا مرجَّحًا وأكثر استقراراً منه في بحر اليابان. مع ذلك يبدو المنهج السيادي بأنه قد تعرقل كثيراً: إن ديناميات الاستثمار والتجهيز تنزع بالضرورة لأن تكون لها استقلاليتها الخاصة، وللخضوع لمناهج خاصة، ولإنتاج سياسة دولية مستحدثة. من الواضح أن هذا الاستقلال الذاتي تتنوع شدته وفقًا للحالات ولطبيعة هذه

(1) K. Postel-Vinay, «Local Actors and International Regionalism: the Case of the Sea of Japan Zone», *The Pacific Review,* 9, 4, 1996, p. 501.

(2) R. Cossa et J. Khanna, «East Asia : Economic Interdependence and Regional Security», *International Affairs,* 73, 2 avril 1997, p. 229-230.

المشروعات المحلية ذات التجهيزات عابرة الأوطان: تكون هذه المشروعات أكثر ضعفًا هناك حيث تظل الدولة أو المنظمات الدولية أصحاب المشروعات الرئيسيين كما في مشروع نهر تومين؛ وتكون متوسطة في المبادرات الممزوجة، على غرار ما تحقق في البحر الأصفر؛ وناجحة هناك حيث يكون الفاعلون المحليون أطرافًا معنية بالأمر، على غرار ما حدث حول بحر اليابان. ومن المثير للاهتمام في الوقت نفسه ملاحظة أن نجاح كل من هذه المشروعات يخضع لذات التدرج وأنه يكون أكثر وضوحًا حينما يكتسب المشروع شخصية دولية مستقلة.

من جهة أخرى أصبح هذا النموذج قدوةً للآخرين. إن الحدود الأكثر صرامة ظاهريّا أصبحت تجمع بين الفاعلين المتواجهين بدلاً من الفصل بينهم إلى حد أنها تنشئ في كل مكان تقريبًا، جماعات مسئولية متعددة. لقد أصبحت الحدود الألمانية ـ البولندية والألمانية ـ التشيكية مواضع للتفاعل المكثَّف بنوع خاص تتكون من مشروعات تنتقل من موضعها، وحركات نزوح شرعية وغير شرعية واسعة النطاق، وتدفقات تجارية مميَّزة. ولهذه الحالة الخاصة تأثيرات مؤسَّسية مخالفة لنظام الدولة ـ القومية: واضطرت ألمانيا إلى قبول إصدار تشريع تمييزي للعمل في مناطقها الحدودية، بينما يُستدرج رؤساء المشروعات إلى التعامل مباشرة مع تنظيم تدفقات الأيدي العاملة. إن المناطق الأوروبية التشيكية-الألمانية والألمانية-البولندية قد وُلدت بمبادرة من بون، وهي تعبِّر في الوقت نفسه عن خصوصية السلوكيات الاجتماعية والسياسية لسكان المناطق الحدودية في الديموقراطيات الشعبية السابقة، مما يؤذي المراكز السياسية التي تجد بذلك أن سيادتها معرضة للخطر في الوقت الذي تجددت فيه، وكادت أن يحدوها الأمل في أن تجعل من هذا التجدد حجة لاندماجها الأوروبي مستقبلاً [1]. في الواقع أن يومرانيا [منطقة بولندية]، مثلها كمثل بوهيميا الغربية [منطقة في الجمهورية التشيكية] تتشابهان مع المناطق الواقعة على ضفاف نهر الميكونج [يشكل هذا النهر الحدود بين بورما ولاوس وتايلاند] أوبحار آسيا الشرقية التي أصبحت جميعها فاعلة دولية حقيقية، تنتزع استقلالها الذاتي من الطاقة التنظيمية التي تمتلكها، ومن التكافلات التي تنتجها بفضل تأثير

(1) CF. Les travaux d'Anne Bazin, «La dimension régionale des relations germano-tchèques: Le cas ds régions frontalières» :, multing, Paris, Institut d'études po;itiques, 1998.

ديناميتها الاجتماعية ـ الاقتصادية، ومن انفصالها عن المناهج السيادية بقدر عنايتها بإقامة سياسة مسئولية يومية تجاه الجماعات المحلية المعنية: عمال، ومؤسسات، ومستهلكين، وجماعة بشرية بالإقامة أو بالثقافة.

تتكون مثل هذه الجماعات انطلاقًا من تحديد تجريبي للمسئولية، بعيدًا من العاصمة، لكنها شديدة القرب من حركات العولمة الكبيرة. ويمكن أن يعود هذا الابتكار إلى مجرد رغبة جماعة محلية في حماية مصالحها الخاصة على المسرح الدولي، على غرار هذه المواني الأسترالية التي أحبطت تسهيلات المرافئ التي تمنحها حكومة كانبيرا للسفن الحربية الأمريكية في إطار معاهدة «المجلس الپاسيفيكي» l'ANZUS (أستراليا ـ نيوزيلاندا ـ الولايات المتحدة): هكذا وضع منتخبون، ونقابات، وصحافة، وجمعيات البيئة «سياسة خارجية محلية» حقيقية[1]. يمكن للمسئولية أيضًا أن تكون مشجِّعة للمصالح المحلية: إدارة التدفقات عابرة الأوطان، التوأمة، تجهيزات مدروسة دامجة لمساحات أخرى، إنشاء مناطق خاصة أو مناطق حدودية. أخيراً يمكن للمسئولية أن تتلاءم، في حالات قصوى، مع أشكال من التضامن السياسي التي مع ذلك تمتعض من النفعية التي تحرك الحياة المحلية أساسًا. مع ذلك نحن نعرف أن البلديات الإسلامية تروج لسياسة دولية حقيقية، ملتفة بذلك حول سيادة الدولة ومندرجة في شبكات تضم فاعلين ينتمون لجماعة عقائدية تنشئ التزامًا: ففي إسطنبول، وأنقرة، وكونيا، وهي مدن تركية يسيطر عليها حزب الرفاه السابق (حزب إسلامي تركي)، تقوم «إدارات الشئون الثقافية» بنشاط كبير لتعبئة موارد مالية ضخمة لنسج علاقات مع مدن إسلامية أخرى في إيران، وفي المملكة العربية السعودية، أو في أفغانستان، بل ومع الجزء التركي في قبرص، بقصد نشر أشكال نشيطة من التعاون مع البلدان الإسلامية، وفي النهاية خلق «منطقة تضامن إسلامية»، مشتملة على تنظيمات للنساء، والطلبة، والمثقفين، أو أصحاب المشروعات[2]...

لهذة المبادرات المحلية آثارٌ جاذبة هائلة، تحث أيضًا تجريبيّا على مولد جماعات

(1) B.Hocking, *localizing Foreign Policy : Non-Central Government and Multi-Layered Diplomacy,* New York, St. Martin's Press, 1993.

(2) F. Bilici, «Le parti islamiste turc et sa dimension internationale», *in* R. Santucci dir., *op. cit.*, p. 49-51.

مسئولية شاسعة. لقد حبذت استراتيچية المؤسسات اليابانية النشيطة، منذ الستينيات، تكوين منطقة نفوذ للصناعة اليابانية في آسيا الشرقية أبرزت شيئًا فشيئًا جماعة إقليمية شاسعة، مستكشفة بالتجربة تكافلاتها على المستوى الاقتصادي كما على المستوى الثقافي. إن نقلَ مواضع المؤسسات اليابانية تجاه الجنوب والجنوب الشرقي لم يتح لها البيع بسعر أفضل في سوق الأرخبيل فحسب، بل وحبذ في الوقت نفسه دينامية تجارية للاقتصاد الياباني في اتجاه الخارج البعيد وأتاح للحراس المخيفين الجدد «منطقة رفاهية مشتركة» دفعتهم إلى أن يصبحوا دعاة لآسيوية مناضلة تحت السيطرة اليابانية، وقد أمكن لمهاتير بن محمد تجسيد هذا الوضع بترويجه لعبارات صادمة: «آخر ما نشتريه هو الإنتاج البريطاني» أو «انظر شرقًا»[1] ... في وقت البقرات العجاف، أثناء أزمة عام ١٩٩٧ الكبيرة ظلت الشعارات كما هي: هكذا تمت البرهَنة على أن هذه الاستراتيچية قد انفتحت على تكوين جماعة تمتزج فيها منذ الآن فصاعدًا تكافلات اقتصادية وثقافية تصل في بعض الأحيان إلى المطالبة بجماعة ذات مصير سياسي تخشى اليابان أن تضطر إلى إدارتها في يوم ما ...

الولع بالإقليمية

هكذا ليست الفعاليات المحلية طريقة لإعادة الموازنة مع العولمة وحسب. إنها تندرج أيضًا في عملية شاملة لإعادة تشكيل مناطق انقطاع عميق مع المفهوم التقليدي للتوطن المعتبر رمزًا ممنوحًا بصفة أولوية للدولة-القومية. هذه الدولة تواجه تحديًا من جانب ارتقاء قوة المحلي، بل وتواجه أيضًا هجومًا من جانب مجموعات إقليمية شاسعة تتكون في كل مكان تقريبًا. ويوجد بين هاتين الحركتين تحالف قوي: إن كلتيهما تعبران عن تحرر مذهل في طرق تشكيل المكان؛ إنهما تحتقران قواعد السيادة التقليدية؛ وتشركان بطريقة متشعبة الفاعلين السياسيين، والاقتصاديين، والاجتماعيين، والثقافيين، بعيدًا عن أي تراتبات هرمية يتم تكوينها مسبقًا؛ وتقوم بخاصة بإبراز جماعات مسئولية متشابكة ومتعددة تقود نحو ممارسة أخرى للسياسة وللعمل الدولي.

(1) B. Stevens, «L'autre capitalisme: Le système nippo-asiatique», *Les Temps modernes* déc. 1996, p. 43-46.

إن رواج الإقليمية الذي وسم الوضع القائم بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، قد سبق أن أشار بطريقته الخاصة إلى تغلّب المسئولية على السيادة. كان تعبير التيار النفعي الذي تحدث عنه المؤلف ديڤيد ميتراني على مستوى المآسي التي يجدر التحرر منها[1]: حينما كشف عن مخاطر النزاع المسلح الذي يصنعه حتمًا التنافس بين دول ذات سيادة، فقد دعا إلى إقامة عالم تحكمه مؤسسات تشبع الاحتياجات الإنسانية مباشرة وبصورة أفضل. هذه المؤسسات مسئولة وليست صاحبة سيادة وقد جسَّدت مسبقًا بعض الأوجه المقبلة لنموذج الأمم المتحدة؛ وصاحب هذا التفكير المراحل الأولى لعملية البناء الأوروپي. كان المقصود هو جعل «فوق الوطنية» أداة للسلام مثلما كان يفكر الفيدراليون و«آباء أوروپا»: يلزم أن يؤدي الاندماج بين القطاعات شيئًا فشيئًا إلى اندماج سياسي: وحينما تتعلم النخب المختلفة التعاون فيما بينها، فإنها ستعرف المزايا الخاصة بالتكافل عبر القوميات، وستعرف غدًا مزايا التكافل الجمعي. ستكون أقل سيادة وأكثر مسئولية. لكن الواقع كان مختلفًا تمامًا: من المؤكد أن فكرة الاندماج قد تم طرحها ولن تختفي بعد ذلك؛ إن السعي المحموم نحو الاندماج الاستراتيچي في مجموع أكثر رحابة لن يغادر التاريخ من بعد. لكن المفاجأة جاءت من الدول التي كانت متهمة أو مهددة، ومع ذلك استطاعت كسب الرهان: في سياق إعادة البناء كانت هذه الدول مجهزة بما فيه الكفاية لقيادة التغيير، وبإقامة البنيان الأوروپي بإيقاع يرسِّخ مبدأ التعامل بين حكومات...

كان التوازن مع ذلك هشّا: بعد أن كانت السيادات متجاورة أصبحت متشاركة، ومهما كانت التنازلات عن السيادة التي أفصحت عنها تسوية لوكسمبورج في حينها ضئيلة، إلا أنها كانت بالإجماع. وقد ترك مبدأ التعامل بين حكومات بالقرب منه أيضًا دور الفاعلين عابري الأوطان الذين أصبحوا تدريجيًا عناصرَ عادية ويومية على المسرح الأوروپي، مؤسسات، جمعيات، نقابات، وجماعات ضغط: إنه يتواءم بصورة سيئة مع الوظيفة الآيلة إلى اختصاص اللجنة الأوروپية؛ ومع تعدد وتنوع الانتماءات والاختصاصات[2]...

(1) D. Mitrany, *A Working Peace System,* Londres, Royal Institute of International Affairs, 1943.

(2) Cf. C. Lequesne et A. Smith, «Union eurpéene et Science politique: où en est le débat théorique?», *Cultures et Conflits,* 1997, p. 7 sq.

openkandil.com

من أجل مواجهة هذه الالتباسات، وجب على البنيان الأوروبي أن يتحرر من النماذج القديمة لكي يتواءم بدرجات متفاوتة مع القواعد المستحدثة لإقليمية جديدة في غمرة التقدم[1]. إن منشأ هذه الإقليمية لاينفصل عن مناخ ظهر في السبعينيات. ومن بعد أصبح هذا التاريخ عالميّا: إن الدول المهددة من نمو العولمة الاقتصادية ومن الأحوال الاقتصادية التي أصبحت غير ملائمة أدركت مزايا الاندماج الإقليمي. إن فشل تعددية الأطراف، التي لم تستطع بخاصة التحكم في التجارة الدولية، وفشل محاولات التنظيم على المستوى القاري، مثل منظمة الوحدة الإفريقية في إفريقيا أو منظمة الدول الأمريكية في أمريكا، قد أقنع الحكام بأنه لا توجد فرصة للاندماج لكي يكون فعَّالاً إلا إذا أخذ في حسبانه خريطة المبادلات الاجتماعية-الاقتصادية التي تثير الاضطراب بعمق في المناطق العالمية. هكذا نشأت فرضية «الأراضي الاقتصادية الطبيعية»، وهي الأراضي التي لم تعد ترسمها سلطات المؤسسات السياسية بل تتحدد وفقًا لتواتر المبادلات.

الغريب أن هذه الإقليمية الجديدة قد انقلبت بدورها: كان القصد منها حماية الدول، لكنها في هذه المرة أضرت بها. حينما قامت بتحبيذ الأراضي الاقتصادية الطبيعية، فتح الحائزون على السلطة الحكومية الباب واسعًا أمام الفاعلين عابري الأوطان؛ وحينما أراد أصحاب السلطة حماية أنفسهم فإنهم أفرغوا السيادة من جوهرها. هذه الطريقة الجديدة لبناء الإقليمية قد وطَّدت الدولة على خريطة التجارة العالمية. وسنجد أنه كان من الصعب تفادي هذه المبادرة حينما نعرف أنه خلال الفترة من ١٩٧٠إلى ١٩٩٣، ازدادت حصة التصدير من الإنتاج العالمي من ٤٪ إلى ١٦٪، بينما في ١٩٩٢ ارتفعت قيمة التدفقات الاستثمارية المباشرة عابرة الأوطان إلى أكثر من ١٥٠ مليارد دولار[2]! لقد تحولت الدولة من صاحبة سيادة إلى «دولة تجارية»، وتخلت باختيارها عن حقوقها القديمة مقابل وصولها بطريقة أفضل إلى الموارد وإلى الأسواق، بل وبخاصة مقابل الضمان الذي يمثله حد أدنى

(١) حول الإقليمية الجديدة، راجع:

Cf. A., Gamble et A. Payne, *op. cit.;* J. de Melo éd., *New Dimensions in Regional Integration,* Cambridge, Cambridge University Press, 1933; R. Balme, *Les Politiques du néorégionalisme,* Paris, Economica, 1997.

(2) A. Scott, «Regional Motors of the Global Economy», *Futures,* 28, 5, 1996, p. 394.

من التعاون والاندماج المتواتر. إن العقد الاجتماعي الذي أقام السيادة والجماعة السياسية خلال عصر النهضة قد أعقبه الآن عقد من نمط آخر يؤسس مسئولية مشتركة من أجل التنمية والرفاهية... في مواجهة عولمة اقتصادية بلا حدود، تحمي الدولة التجارية ذاتها بإعادة تكوين مناطق اندماج ترتهن فعاليتها بقوة ورسوخ الفاعلين عابري الأوطان وغير التابعين للدولة[1].

من السذاجة حقّا الاستنتاج بأن الدولة قد لفظت أنفاسها، أو أنها قد اضمحلت. لقد تمت هذه التحولات بناء على رغبة الدولة أكثر من كونها فُرضت عليها، وقد استطاعت من جهة أخرى أن توفِّر لنفسها، بنجاح متفاوت، مناطق مقاومة سياسية. إن مثال «اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة» (النافتا) التي بدأ سريان مفعولها في أول يناير ١٩٩٤ يلقي أضواءً من هذه الناحية: نتجت هذه الاتفاقية عن انشقاق كبير لدبلوماسية الولايات المتحدة التقليدية، التي كانت حتى ذلك الحين معادية بشدة لأي سياسة إقليمية، ومع ذلك فالاتفاقية تقتصر على المجال الاقتصادي والتجاري وحده، ولا تخفف مطلقًا من إحكام إغلاق الحدود حينما يرغب مهاجر مكسيكي في الذهاب إلى جارته الكبيرة في الشمال. لهذا ما قيمة سيادة منزوعة القرون بسبب التأثيرات اليومية للاعتماد الاقتصادي المتبادل؟ إن حماية قطاعات سيادية أسطورة لا تتلاءم مع الطموح المتعجرف نحو المطلق ونحو الاحتكار الذي تنطوي عليه فكرة السلطة النهائية ذاتها. وبقدر ما تظل الدولة فاعلاً من خلال مؤسساتها وموظفيها، بقدر ما تبتكر في الحياة اليومية لهذه الإقليمية الجديدة طريقة مستحدثة للتفاعل وللمساومة في تفاوضها مع شركائها الجدد حول أشكال غير مسبوقة للتنظيم الاقتصادي والاجتماعي[2]. وفي هذا السياق، يتعارض تزايد نفوذ مناطق المسئولية المشتركة هذه مع مناطق سيادة الدولة-القومية الرافضة للأشكال المتعارف عليها: في مواجهة الدولة اليعقوبية تتشابك أو تتكدس المدينة، والمنطقة، والمناطق الأوروبية، والأراضي الطبيعية غير الرسمية،

(1) *Ibid.*, p. 397.

(2) S.Strange et J. Stopford, *Rival States, Rival Firms,* Cambridge University Press, 1991; E. Kapstein, *Governing the Global Economy: International Finance and the State,* Cambridge, Harvard University Press, 1994; R. Rosecrance, *The Rise of the Trading State,* New York, Basic Books, 1986.

والتوأمة، والمجموعات الإقليمية، ومسرح دولي افتراضي. وتتكشف التكافلات الدائمة أو الظرفية حينذاك بأنه لم يعد لديها أي سيادة، وبأنها لا تستمر في الوجود إلا بفضل عقد يتخذ الصفة الرسمية بدرجات متفاوتة مُحدثًا التزامات متبادلة.

لقد لعب چورچ بوش دوراً حاسمًا في إعادة تنظيم السياسة الأمريكية في اتجاه الخيار الإقليمي، معربًا بذلك عن اعتقاده بأن المعاقل الوطنية لا تتأقلم مع نظام العولمة الجديد، وبأنه في الوقت نفسه لا يمكن التصدي لهذا النظام إلا بإقامة مجموعات إقليمية قوية بقدر ما تكون منفتحة. ومنذ الآن أصبحت المنطقة تستجيب لقواعد للتجهيز غير مسبوقة: لم يعد لدى التحالفات الجديدة ميل لأن تكون منغلقة، فقد كانت «النافتا» منذ إنشائها تنشد ضم دول أمريكا اللاتينية الأكثر إنجازاً، وهو اقتراح تم تجديده بحزم أمام مجموع الدول الأمريكية (فيما عدا كوبا) في بيلو هوريزنتو في مايو ١٩٩٧[١]. ومن ناحية منظمة «التعاون الاقتصادي في آسيا الپاسيفيكية» (أپيك) فقد قدمت، منذ مولدها في كانبيرا عام ١٩٨٩، سلسلة طويلة من الشركاء. إن الاتحاد الأوروپي ذاته الذي بدا خلال أمد طويل باعتباره ناديًا قاصراً على أعضائه، ارتبط تدريجيّا بسياسة توسعية قوية ومتصلة. هذه الممارسة الظاهرة للإقليمية المنفتحة توحي بأن أشكال الاندماج الجديدة هذه ليست متاريس ضد العولمة وضد ازدهار التجارة العالمية، لكنها على العكس وسيلة لتكيف الاقتصاديات الوطنية مع هذا الإكراه وهذا المناخ الجديدين[٢]. إن الأساليب الجديدة لتكوين التنظيمات الإقليمية هي وسائل بقدر ما هي غايات: إن القصد منها هو تحبيذ الوصول إلى موارد جديدة وأسواق جديدة، ويجب عليها أيضًا العمل على التحوُّل الاستراتيچي لطرق الإنتاج الوطني وتأقلمها مع المعطيات الجديدة للسوق الدولي. إنها مواضع للتنظيم وللابتكار، وتُستخدم أيضًا كمنبر لاندماجات أكثر شمولاً. وباعتبارها عناصر مرونة بين القيود الوطنية والمجتمع الدولي، فإنها تُبرز أشكالاً للتكافل الوسيط، ومناطق تبادل وتجهيز تعود فعاليتها الوظيفية بحق إلى قدرتها على تجاوز مقتضيات السيادة الكابحة.

---

(١) جريدة لوموند، ١٨-١٩ مايو ١٩٩٧. ص. ٤؛ ١٩-٢٠ أبريل ١٩٩٨، ص. ٣.

(2) A.Gamble et A. Payne, *op. cit.*, p. 251-253

وباختصار، تتيح الإقليمية الجديدة نسيان قواعد السيادة جزئيّا من أجل دخول عالم المسئولية والإنجاز. وبذلك ندرك لماذا في أوروبا يتهمونها عادة بالتكنوقراطية وبالإفراط في التجارية، وفي الولايات المتحدة تصاحبها حماية عنيفة للسيادات السياسية، وفي آسيا يغذون انفعال الهويات القوي والموجَّه ضد الطموح العالمي للنموذج الغربي، كما لو كان ذلك بمثابة وسيلة تعويضية.

مع ذلك فإن الواقع أكثر تعقيداً بكثير من الاستراتيچيات التي أرشدته. الإقليمية الجديدة ليست نتيجة لمساومة -مع ذلك مجازية - بين دول مستعدة للتأقلم مع أراض اقتصادية طبيعية تكونت بتأثير من قوة خلاقة. إنها في الواقع تفرض نفسها كنتيجة للمزج بين فاعلين يتكاثر عددهم وتنوعهم على الدوام، ويطالبون بنجاح بحقهم في العمل على المسرح العالمي وفي المشاركة في إعادة تشكيله: إن سياسة الدمج التي تتصورها الدول وتقوم بوضع برامجها تتفاعل مع مبادرات متشعبة وغير منظَّمة من جانب الجماعات المحلية، والمؤسسات، والنقابات، والشبكات الترابطية الأكثر تنوعًا. لقد أصبح هذا النظام مألوفا وتحرر من تلقاء نفسه من مناهج السيادة القديمة واختلق مبادئ مبتكرة تستطيع تنظيم العمل الجماعي. لا ريب بأن هذا النظام المستحدث يلبي احتياجات جديدة لا تقتصر على الروابط النفعية التي تنسجها استراتيچيات المؤسسات: إنها تغذي أيضًا سياسات التجهيز الإقليمي لاستراتيچيات المطالبة، والتعاون الثقافي، وتنظيم التدفقات المهاجرة، بل والأمن الجماعي. ومن هذه الإنشاءات المختلطة، التي تجمع بين فاعلي الدولة والفاعلين عابري الأوطان تنبثق العديد من جماعات المسئولية المتخصصة في قطاع من القطاعات.

في هذا الشأن، تتمايز الإقليمية الجديدة عن أشكال الاندماج السابقة التي كان مرغوبًا فيها صراحة ويطالب بها «آباؤها المؤسسون»، وحتى منضوية في أيديولوچيات أضفت عليها معنى سياسيّا محدداً. وفي المقابل لم يكن لهذا التطور الجديد مبشِّريه ولا عقائده، في حين أن تعبيره السياسي يشرد في خلافات بيزنطية، ويُحدث انقساماً بين شارحيه، الذين يرى بعضهم أنه فاتحة لفيدرالية جديدة، ويعتقد آخرون بأنهم يكتشفون فيه تكراراً لمبدأ التعامل بين حكومات. وفي غياهب هذا الشك الذي يربك العلماء، لا يفعل الممارسون ما هو أفضل كثيراً،

ويرجعون البنيان الأوروبي إلى «تخل عن السيادة لا رجعة فيه» مثلما ذكره فيليب دو ڤاليي أو إلى أوهام أوروبا الفيدرالية ... في الواقع إن الإقليمية الجديدة بخضوعها أولاً لاعتبارات عملية، وبتغذيها من الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية، وبابتكارها لقواعد جديدة في الحياة اليومية، لا تتناظر مسبقًا مع أي نموذج لدولة سبق تحديده، ولا تستهدف تكوين أي شكل خاص لنظام سياسي. وقد أعفتها هذه الغرابة من تحديد جماعة سياسية كركيزة لها، كما لو كانت تؤكد ضرورة إلغاء أشكال مؤسسات الدولة التي سبقتها. كذلك لا ريب بأن هذه التجريبية تنفتح على أشكال للإنجاز ملموسة ومتباينة للغاية، وتستمر على الأرجح لأمد طويل، في التفريق بين النماذج الأوروبية، والأمريكية الشمالية، والآسيوية، والأمريكية-اللاتينية. في المقابل يتباين هذا التشتت العميق مع التجانس الويستفالي، ويمنح النظام الدولي المتجدد شكلاً متنافرًا: من المحتم أن تصبح هذه التعددية غير المنتظمة نقيضًا لفكرة السيادة، ومصدرًا لتزايد نفوذ الجماعات المتحررة من الانتماءات القديمة للدول-القومية، وبخاصة في مواجهة هذا التقهقر الوديع للسياسي.

بطبيعة الحال لم يكن نزع الصفة السياسية النسبي هذا ممكنًا إلا بسبب ذبول الحرب الباردة ونظام القطبية الثنائية. إن عالما منقسمًا إلى شطرين ولم تكن إحدى القوتين ذات قيمة إلا من النواحي العسكرية لا يحبذ هذا التنويع لكوكب الأرض إلى مناطق إقليمية ولا تزايد نفوذ جماعات المسئولية. كذلك أدى تقليل المسافات بين أنماط النظم إلى تسهيل عملية الاندماج بشدة، مثلما تدلنا مشروعات توسيع الاتحاد الأوروبي أو القدرة على خلق أشكال للاندماج في أمريكا اللاتينية لم تعد تعاني من الوجود المزعج لنظم عسكرية قوية.

في الواقع أن قلة الاهتمام هذه بالمثاليات السياسية الكبرى، وهذا التهميش للموضوعات المؤسسية، ولتلك المرتبطة باختيار نمط الدولة، قد تواكبا مع ضمور الجدل الأيديولوچي التالي للقطبية الثنائية. إنها تُبعد الدول نحو تنفيذ وظائف تقنية ونحو القيام بأعمال أصحاب المشروعات أكثر من قيامها بوظائف سياسيةحقيقية؛ وحينئذ تقودها بدرجات متفاوتة إلى العمل ضد قيمها بإرخاء تعبئة المواطنة لصالح التنسيق بين الوظائف الاقتصادية وإلى نوع من التنظيم المشترك مع الشركات

التجارية[١]. في هذا الشأن تتأقلم الدولة، بتعاوض السنين، مع عمليات التنظيم التي تنجزها المجموعات الإقليمية التي تنتمي إليها، والتي يمكنها توقُّع حسناتها المستقبلية من غير أن تتحمل التكاليف[٢]. كذلك يجب على الحكومة المكسيكية أن تقر بأنه بالرغم من ضغوط الهويات التي تنتجها بطريقة غير مباشرة وبخاصة في منطقة شياپاس، إلا أن منظمة «النافتا» ستتيح لها توفير أكثر من ٦٠٠ ألف فرصة عمل خلال بضع سنوات[٣]؛ ولأسباب مشابهة تظل غالبية دول الاتحاد الأوروپي مستعدة، بعيداً عن الجدل السياسي والرأي العام، لبذل مجهودات إضافية كبيرة من ميزانياتها من أجل إنشاء عملة موحدة. لا ريب بأن هذا التعظيم للتنظيم الإقليمي يؤذي الجماعات السياسية، ويبعد عقد المواطن، ويزيد بخاصة من عدد الجماعات ذات الصلة في أوروپا وآسيا وأمريكا: أمام الوحدة الوطنية تتواجه مجموعة متنوعة من مناطق الاندماج، تختص كل منها بإنجاز وظيفة بعينها. وفي ظل هذا النظام من التبسيط الشديد أيضًا اعتبارالدولة بأنها تختفي أو أنهاحكَمٌ: إنها تصبح محوراً للتفاعل مع فاعلين عابرين للأوطان ومع أصحاب مشروعات الهوية، بالطريقة نفسها التي تحدث في أوروپا، وفي اللجنة الأوروپية، كما في كل مكان في العالم.

إن فوران هذا النموذج الجديد ومظهره العام المستحدث يدينان بالكثير لتاريخ آسيا الشرقية المعاصر. ويجب القول بأن لإنجازاته هناك، طوال النصف الثاني من القرن العشرين، ما يثير الدهشة. لم تكن التوترات السياسية والشهوات السيادية في أي مكان آخر في العالم في مثل توطدها في هذه المنطقة؛ لكن مناطق الازدهار المشترك والاندماج الاجتماعي-السياسي لم ينجزا في أي مكان آخر في العالم مثل هذا القدر من المآثر. إن تفسخات القطبية الثنائية تتناضد فوق الخصومات القديمة، مُحدثة تناقضًا بين الصين واليابان، وبين إمبراطورية القياصرة القديمة وإمبراطورية المشرق، أو أيضًا بين سيام الأمس وجيرانها في الهند الصينية السابقة. وتثير خصومات أخرى: كوريا الشمالية ضد كوريا الجنوبية، الصين القارية ضد الصين

(1) S. Strange, *The Retreat of the State*, Cambridge, Cambridge University Press, 1996.
(2) Cf. E. Cohen, *op. cit*.
(3) M. Horsman et A. Marshall, *op. cit.*, p. 191.

الجزيرية؛ وهي تتعقد أكثر بسبب نمط ثالث: ففي داخل العالم الشيوعي ذاته، بكين ضد موسكو، وڤييتنام ضد الصين، والحُمر في هانوي، ضد الحُمر في پنوم پنه. إن اختفاء الستار الحديدي القديم لم يلغ جميع هذه الخصومات، فالشكوك القديمة تمتزج مع الخلافات الجديدة حول الأراضي لكي توطد التعلُّق بالسيادات، ولكي تنتج رموزاً للتمييز بين القيم، بل ولمنازعة الشمولية العالمية لحقوق الإنسان...

مع ذلك فرجال أعمال تايوان يتنزهون بحرية في الصين القارية ويستثمرون فيها بفاعلية، ولا تتوقف التدفقات عن التوسع بين اليابان وكوريا العدوين اللدودين القديمين، كما تتزايد «المناطق الخاصة»، ويقوم كل الناس بدمج كل الناس عن طريق مبادرات الأفراد، والمدن، أو المنشآت، بل وأيضًا بواسطة المؤتمرات، والجمعيات، والمجموعات الرسمية بدرجات متفاوتة. هكذا أصبحت آسيا الشرقية معقل السيادات جزءاً من الإقليمية الجديدة، وفي الوقت نفسه المنتج الأول في العالم للتقنيات المتطورة وما يرتبط بها من أجزاء الأدوات الأكثر تفاهة.

لقد شهدنا أن المحلي لعب هنا دوراً أساسيّا، متسببًا في ازدهار أراضي اقتصادية طبيعية، ومناطق اقتصادية خاصة صينية، ومثلثات نمو. إن النجاح جليٌّ خصوصًا وأن الدول والمنظمات الدولية لا تتدخل كثيراً في الأمر. كانت المنظمة الوحيدة التقليدية القائمة بين حكومات «اتحاد أمم جنوب شرق آسيا» (الآسيان) قد تكونت في عام ١٩٦٧ في غمرة حرب ڤيتنام؛ وضمت جميع الدول المعادية للشيوعية في المنطقة التي تستهدف، في الواقع، إنشاء ناد للدول السلطوية العازمة على التكاتف ضد «الهدم الشيوعي[1]». ويظل تحولُ هذه المنظمة على الأصح مخيبًا للآمال: من المؤكد أنه أمكنها التوسع لتشمل ڤيتنام في عام ١٩٩٥، ثم لاوس، وبعد مضي عامين في بورما التي يحكمها الچنرالات؛ كما أنها ترصعت في عام ١٩٩٥ بمعاهدة تجعل من المنطقة «منطقة خالية من الأسلحة النووية»؛ لكنها في المقابل هي منطقة متخلفة للغاية على مستوى الاندماج الاقتصادي، وكان الافتراض يقتضي تخفيض التعريفة الجمركية بين دول «الآسيان» ليصل إلى ٥٪ في عام ٢٠٠٣، ثم إلغاء الجمارك كلية في ذات الموعد.

(1) Cf. S. Boisseau du rocher, *L'ASEAN et la construction régionale en Asie du Sud-Est,* Paris, L'Harmattan, 1998.

وعلى نفس المنوال يسير المشروع الذي يقوده «برنامج الأمم المتحدة من أجل التنمية» لتجهيز نهر تومين على تخوم روسيا، والصين وكوريا الشمالية والذي يمكنه إحداث ثورة في المنطقة التى على طوال ألف كيلومتر تضم بالتجاور البترول، والغاز والمعادن الروسية، والأيدي العاملة الصينية والكورية الشمالية، والتكنولوچيا ورؤوس الأموال اليابانية: مع ذلك من الصعب التنسيق بين موسكو وطوكيو اللتين تختاران أولويات أخرى، كما تظل كوريا الشمالية متشبِّثة باختياراتها السياسية وكوريا الجنوبية منكفئة على مشاكلها الاقتصادية.

إلا أن مثل هذا النوع من المشروعات ليس بقليل الأهمية. يلزم فقط ألا يثقل تدخل الدولة كثيراً في مواجهة المبادرات المحلية، على غرارالمدينة الصينية المجاورة لهانشون المفتوحة للأجانب، والتي تحصل على فائدة من هويتها كمدينة حدودية في الشمال الشرقي، فقد غزاها المستثمرون والرواد، وأصبحت حافلة بالسيارات اليابانية وتسعى نحو الحصول على منفعة والوصول بعدد سكانها في القريب إلى مليون نسمة. وإذا كانت أمثلة مدينة كانتج بمقاطعة يونان [مقاطعة صينية]، وكانتون أو شنجهاي هي أمثلة تقليدية إلا أنها تزيدنا استنارة. وتندرج مبادرات إقليمية أخرى في حسن الحظ ذاته، وتقوم بإفساد الخرائط السياسية، وتبرز مناطقها «الطبيعية» الخاصة التي تعيد تنظيم هذه المناطق بعمق. ونحن نعرف أنها كثيرة العدد ومرتفعة الأداء بخاصة: بالإضافة إلى المناطق الاقتصادية الخاصة التي تجاور حدود الصين، ومناطق الاندماج التي تنمو في شمال ـ شرقي آسيا، نذكر مثلث النمو في جنوب شرق آسيا (أندونيسيا ـ ماليزيا ـ سنغافورة)؛ والمثلث الذي يربط شمال سوماطره بالدول الجنوبية في ماليزيا، والجزء الجنوبي من تايلاند؛ والمجموعة المكونة من مقاطعة يونان [الصينية] وشمال لاوس، وميانامار [بورما] وتايلاند: وأخيراً مساحة النمو في آسيا الشرقية برونای [سلطنة]، وغربي كاليمنتان [الجزء الإندونيسي من جزيرة بورنيو] وشمال سولاوسي [أرخبيل إندونيسي]، والمقاطعات الماليزية في بورنيو وميندناو... هذه الإنشاءات تعرقل سيادات الدول بانتهاكها للحدود السياسية، وبضمها ـ داخل مجموعة واحدة ـ لمقاطعات تنتمي لنظم سياسية شديدة الاختلاف، ولاقتصاديات متعارضة في بعض الأحيان، وبخاصة بإفساحها المجال أمام وضع قوانين ولوائح غير رسمية وأمام

معاملات وصفقات تُظهر على المسرح أفرادًا ذوي عقلانيات غير سياسية إلى حد كبير. وتعتبر هذه الإنشاءَات في الوقت نفسه درسًا حقيقيّا للدول: هكذا يتعلمون داخل منظمة «الآسيان» التكيف مع أهداف جديدة للاندماج الاقتصادي، وبصفة عامة أكثر هذه الدول المزهوة بنفسها والساعية إلى التدخل تغترف من هذه الإنشاءات أساليب تجريب الإصلاحات الاقتصادية، وقبول التحرير الاقتصادي واللامركزية، وابتكار أشكال مستحدثة وفعَّالة لاندماج تدفقات الاستثمار[1]. إذا كان من المؤكد أن الدولة لا تختفي، فإنها الآن تتحالف مع تعدد عمليات اتخاذ القرار الاقتصادي، ويحب عليها قبول التوافق مع جماعات مسئولية جديدة التي لم تعد، في هذه المرة، تتطابق مع جماعات سياسية ...

هذا التكافل الذي ينشأ فيما وراء الحدود يصبح بذاته قوة ضاغطة، ويحصل بالضرورة على استقلاله عن الاعتبارات السياسية، كما يصبح، في النهاية، غير متأثر حتى بسياسات الدولة. هذا هو ما لاحظته كارولين پوستل-ڤيناي حين أظهرت بأنَّ المنطقة الغربية من اليابان تغطي وحدها ٩٥٪ من الصادرات اليابانية إلى الصين، و٩٣٪ من صادراتها إلى كوريا الجنوبية، و٨٠٪ من صادراتها إلى كوريا الشمالية[2]... وفي مواجهة الدول الأقل قوة، وفاقدة الاتجاه، والضعيفة بسبب وجود أزمة، تقيم هذه الاندماجات «الطبيعية» تكافلات واقعية تمنح فاعلين محليين سلطة متجددة، وهوية حقيقية، إن لم تكن دولية فعلى الأقل عابرة للوطن.

يصبح هذا الارتباط مذهلاً حين يصل بين الصين الجزيرية والصين القارية. ويمكن التحقق بسهولة من فاعلية التدفقات بين كل من الصينَيْن. إن عدد التايوانيين الذين «يزورون» الصين القارية يزداد بشدة منذ عشر سنواَت، حتى وإن كان يتجه اليوم نحو الركود، لكن على مستويات مرتفعة: ٤٣٠,٠٠٠ عام ١٩٨٨، و٩٩٥,٠٠٠ عام ١٩٩١، و١,٥٤٠,٠٠٠ عام ١٩٩٣، و١,٤٠٠,٠٠٠ خلال الأحد عشر شهرًا الأولى من عام ١٩٩٦[3]... كان عدد عقود الاستثمار

(1) R. Cossa et J. Khanna, art. cit., p. 228.

(2) K. Postel-Vinay, art. cit.,p. 495.

(3) P. Chevalerais, «What Will Change for the Taiwanese?», *China Perspectives,* 12, juillet-août 1997, p. 73. Les chiffres cités ont été arrondis au millier.

التي توقع سنويًا تافهًا حتى عام ١٩٩٠، لكن يرتفع من ٦٠٠٠ عقد عام ١٩٩٢ إلى ١٠٠,٠٠٠ عقد عام١٩٩٣ ثم تناقص بعدها [١]. وأخيراً بلغت صادرات جزيرة فورموزا إلى الصين القارية ٣,٢ مليار دولار عام ١٩٨٩ ثم تجاوزت ١٠ مليارات عام ١٩٩٢، لكي تصل إلى ١٩ مليارًا عام ١٩٩٥[٢]. لا ريب بأن هونج كونج تلعب دوراً رئيسيا كمركز لعبور المعاملات والصفقات التجارية. ولا جدال بأن المناخ السياسي بالغ التوتر الذي ساد خلال صيف عام ١٩٩٥، حين قامت بكين بمناورات عسكرية شديدة التفاخر، قد ساهم في التقليل من معدل هذه التدفقات. مع ذلك تظل الصين الشعبية المركز الأول لاستثمارات تايوان (٢,٨ مليار دولار مقابل ١,٨ مليار في تايلاند...)، وشريكها التجاري الثالث (بعد الولايات المتحدة واليابان)، وعميلها الثاني في الاستهلاك[٣]... ويمكن تفسير هذا التكافل الواقعي باعتباره مصدراً لا يستهان به لتبعية اقتصاد الجزيرة للصين القارية، لكنه يكشف أولاً عن التفاعل العميق الذي يتوطد بين حكومة تايبه [عاصمة تايوان المسماة أيضًا فورموزا وهي إقليم صيني] وبين جماعة من رجال الأعمال يتجهون أكثر فأكثر نحو الحث على سياسة تعاون أكبر مع بكين لضمان المصالح المكتسبة في القارة الصينية: هكذا يتجه تحديد هذه العلاقات الثنائية شديدة الحساسية نحو الانتقال من مناطق ديبلوماسية- استراتيجية محضة إلى جماعات مسئولية اجتماعية ـ اقتصادية.

بناء عليه لا يمكننا إلا التأكيد على الازدهار المفرط والتشعب الزائد الذي تتسم به التفاَعلات التي، في آسيا الشرقية، تربط الدول بشركاء متعددين ومتغيرين، يقومون بلا انقطاع بتشكيل وإعادة تشكيل مناطق الاستدلال إلى حد امتهان قواعد علم هندسة الأشكال المتغيرة. لقد أوجدت منظمة «أبيك» [التعاون الاقتصادي الآسيوي الپاسيفيكي] بدءًا من عام ١٩٨٩، نظامًا مبتكراً يسمى « أحادية الطرف المتفق عليها» (uilatéralisme concerté) الذي يجب أن يؤدى وفقًا للتعهدات

(1) *Ibid.*, p. 75.

(2) *Ibid.*, p. 79, Les chiffres ont été arrondis.

(3) J.-P. Cabestan, «Taiwan's Mainland Policy : Normalization,Yes; Reunification, Later», *The China Quaterly,* 148, déc. 1996, p. 1272.

التي قدمت في بوجور [مدينة بجزيرة جاوة الإندونيسية] عام ١٩٩٤ إلى إنشاء منطقة شاسعة للتجارة الحرة في عام ٢٠١٠ للدول المتقدمة، وفي عام ٢٠٢٠ للدول التي في مرحلة تحول؛ وقد اعتزمت قمة ڤانكوڤر التي انعقدت في غمرة أزمة عام ١٩٩٧، تقديم هذا الموعد إلى عام ١٩٩٩ بالنسبة لبعض القطاعات. إن منظمة «التجمع الاقتصادي للشرق الآسيوي» التي اقترح مهاتير بن محمد تكوينها منذ عام ١٩٩١، تضم -تحت السيطرة اليابانية في الواقع- الدول الآسيوية التي في الساحة، مع إهمالها لـ «الدول الغربية» في الپاسيفيكي وفي أمريكا. وتضم منظمة «المنتدى الإقليمي الآسيوي»، من ناحيتها، دول آسيا الشرقية في الپاسيفيكي، ودول أمريكا الشمالية، ودول الاتحاد الأوروپي لمناقشة المشكلات الأمنية في آسيا، بينما تصف منظمة «التعاون الأمني في آسيا الپاسيفيكية» نفسها بأنها منظمة غير حكومية متخصصة في المشكلة ذاتها.

كان لتعدد مستويات الاندماج هذا مفعول اجتذاب وخلق حريات جديدة. هكذا اهتمت الصين أكثر فأكثر بمنظمة «التعاون الاقتصادي الآسيوي الپاسيفيكي» وبـ «المنتدى الإقليمي الآسيوي»، بل وحتى بمنظمة «التعاون الأمني في آسيا الپاسيفيكية»، ومن جهة أخرى أبدت روسيا ذات الاهتمام وقد رشحت كلتاهما نفسها لاستقبال إحدى دورات «المنتدى الإقليمي الآسيوي»، بينما تم اختيار منظمة أخرى متعددة الأطراف وشبه حكومية هي منظمة «التنمية الاقتصادية لشبه الجزيرة الكورية» (كيدو) كمنبر للحوار بين الولايات المتحدة، واليابان، والكوريتين[1]. هذا المفعول الأكيد لطفح الفوران الإقليمي يُشرك الدول أكثر فأكثر في مناطق لم تعد محصورة داخل حدودها الوطنية، الأمر الذي ينبهها إلى تكافلات ومسئوليات جديدة، وذلك وصولاً إلى اليابان التي يجب عليها مواجهة هجرة صينية تزداد توطداً بصفة مستمرة... وفي الوقت نفسه لا تبقى هذه الدول سلبية وتعرف كيف تستفيد من تعدد مناطق الاستدلال هذه، فهي تلعب وفقًا للظروف بورقة الإقليمية الآسيوية والإقليمية القائمة على الهوية، وبتلك القائمة على إقليمية أكثر محدودية التي توفرها لها منظمة «الآسيان» مثلاً، وبتلك المتعلقة

(1) R. Cossa et J. Khanna, art. cit., p. 222.

بعولمة انتقائية تمثلها منظمة «التعاون الاقتصادي الآسيوي الپاسيفيكي»، أو بتلك الخاصة بأطراف عالمية متعددة... هكذا تندمج الحريات مع الضغوط في نَظْم جديد يمنعنا من مواجهته بفرضية سيادة كاملة تؤدي بالدول إلى التلاعب بصلافة باتفاقياتها الإقليمية، أو بفرضية سيادة منهارة تشير إلى انتصار كامل لاندماج لا يستطيع أحد السيطرة عليه. إن معجزة الإقليمية الجديدة هي تجاوز هذه المعضلة إلى حد إلزامنا بخلق مفاهيم جديدة...

قد يتيح لنا السلوك عبر الطريق الآسيوي الطويل فهم ما يجري في أوروپا منذ أن قامت الجماعة الأوروپية التي أصبحت اتحاداً بالولوج إلى عهد الإقليمية الجديدة. فعلت هذا بطريقتها الخاصة، وبدون التعقيدات الجغرافية القائمة في آسيا الشرقية، لكن بالتكّيف أيضًا مع اشتداد التدفقات عابرة الأوطان ومع الإدارة اللائقة لآثار الاعتماد المتبادل والفيض المتدفق. وفعلته أيضًا بطريقة مختلفة، إذ آثرت بدلاً من الاتفاقيات النفعية التي تتخذ بدرجات متفاوتة صفة رسمية ومُلْزمة، أن تقوم تدريجيّا بتعميق مؤسسات الدمج الأكثر حسمًا وتلاحمًا وتوحدًا: وَحل محل المزدوجة التي تربط الحريات بالإكراه نموذجًا أوروپيّا يتم فيه طعن السيادة بأشكال حاذقة من « التسويات المؤسسية»[1]، ومن الانتماءات والاختصاصات المتزايدة.

بناء عليه يضم الاتحاد الأوروپي دولاً فاعلة تقبل تقييداً فعليّا لسيادتها، لكنها لا تقَبل التخلي عن سيادتها إلى«فوق وطنية» يتناظر مع المثاليات الفيدرالية الأولى: إن الهدف، كما يلاحظ بحق ستانلي هوفمان، هو بناء اتحاد مختص بوظائف عامة مشتركة يتزايد عددها وإعدادها، لكن مع ذلك يتم التفاوض بشأنها بحرية بين الدول المعنية التي، فضلاً عن ذلك، تحتفظ باحتكار تطبيقها. هذه الفرضية التي تم تنقيحها وتنويعها فيما بعد، انتهت إلى فكرة «جُملة سيادات[2]»، تتكامل بطريقة مبهمة مع مفهوم «التعامل بين حكومات» التقليدي، الذي يتسم هذه

(1) B. Jobert, «Le retour tâtonnant de l'État», *in* F. d'Arcy et L. Rouban dir., *De La Ve République à l'Europe,* Paris, Presses de Scienses-Po, 1996, p. 318.

(2) R. Keohane et S. Hoffmann, art. cit.

المرة باهتمام دائم بازدهار مؤسسات جديدة تُدير وتُنظِّم هذا التراضي بين مجموعة دول[١].

هذه الرؤية بذاتها قلبت القراءة الرسمية الرائجة بشأن السيادة. ومع ذلك توحي التحليلات الحديثة بأن صلاحيتها تتناقص، إذ إن مناهج المفاوضة والتفاعل تتجه نحو التزايد كلما ازداد توطد البنيان الأوروبي، إلى حد أن الدور المحوري الذي كانت تلعبه الدول حتى اليوم أصبح مهدداً بشدة. هكذا أدى «العقد الفريد» ثم اتفاقيات ماستريخت [اتفاقيات وقعت بمدينة ماستريخت الهولندية في فبراير ١٩٩٢ تستهدف الوحدة الاقتصادية والنقدية وفي شئون السياسة الخارجية و الدفاع بين دول الاتحاد الأوروبي] إلى إحلال اتخاذ القرار بالأغلبية محل الإجماع، على الأقل في بعض القطاعات التي لم تعد فيها الدولة تسيطر بالضرورة على آليات التخلي عن سيادتها، في حين أنه كلما ازدادت المؤسسات الجَمْعية توطداً، كلما قامت بإبراز «اهتماماتها وقيمها الخاصة»، مكدِّسة موارد للسلطة تجعل منها فاعلين كاملي السلطة بصفة مطلقة[٢]. ونتيجة لذلك ظهر الفاعلون عابرو الأوطان على المسرح الأوروبي، مغذين نظاماً تفاعليّا سبق أن فقدت الدول فيه جزءاً من احتكارها... وفي الوقت الذي نحترس فيه من التنظير بطريقة ساذجة، يلزم على الأقل التسليم بأن الإقليمية الجديدة تنتشر أكثر فأكثر في أوروبا، جاعلة من اللجنة الأوروبية، ومن المؤسسات والجماعات الإقليمية فاعلين متزايدي الاستقلالية، يشاركون في نظام شاسع النطاق يُكره الحكومات أكثر فأكثر على القيام بدور الفاعلين التنفيذيين[٣]. هكذا تعقبَ سيادة الحلول الوسط-المفهوم المشوَّش بالفعل- سيادة تفاعل متبادل خاضعة للتنظيم وهو مفهوم بائس تماماً يؤدي بنا إلى مراجعة مفرداتنا اللغوية. من المؤكد أنه يمكن للدول الأوروبية أن تظل صاحبة الأمر والنهي الظاهرة لسياسات إعادة التوزيع الداخلية، لكن في إطار خاضع للإشراف اللصيق من جانب تنظيم جمعي مُهَيْمِن الآن، ويتناظر تعريفه مع

(1) A. Moravcsik, «Negotiating the Single European Act», in R. Keohaneet S. Hoffman éd., The New..., op. cit., p.41-84.

(2) C. Lequesne et A. Smith, srt. cit., p. 13-14.

(3) W. Sandhlotz et J. Zysman, «1992: Recasting the European Bargain», World Politics, 42, 1989, p. 108 sq.

مساومات متشعِّبة لم تعد تقوم فيها الدول بدور مقصور عليها: لم يعد في استطاعة هذه الدول أن تقدم لمحكوميها جميع فرص الرفاهية التي يتمنونها[1].

ومن هنا نفهم ذُعر أنصار الدستورية اليعقوبية الذين يفقدون بذلك قانونهم الروماني. إن كل تقدم يحققه البنيان الأوروبي يؤدى إلى مراجعات دستورية متوالية: هذه الوقائع العجيبة تثبت احتضار مبدأ السيادة ببطء. مثلما حدث عام ١٩٩٢، بعد اتفاقيات ماستريخت، وجب على المجلس الدستوري أن يقرر في ٣١ ديسمبر ١٩٩٧ اعتبار أن بعض مبادئ معاهدة أمستردام المتواضعة للغاية تمثل «انتهاكًا للشروط الأساسية لممارسة السيادة الوطنية». لقد نصت المعاهدة بنوع خاص على أن شروط حرية انتقال الأشخاص تعود من بعد إلى اختصاص الاتحاد الأوروبي، ويتم تحديدها في النهاية من جانب المجلس الأوروبى الذي يتخذ قراره بناء على مبادرة من اللجنة وعلى أساس الأغلبية المؤهَّلة، على أن يكون قراراً مشتركًا مع البرلمان الأوروبي. هكذا سواء كان الأمر يتعلق بالعملة أو بالحقوق الأساسية، فإن المبادئ التي تؤسس ممارسة السيادة الوطنية تتناقص في تطابقها مع المعطيات الجديدة لبناء إقليمي يتمايز بوضوح متزايد عن مستويات المسئولية، ممتهنًا الدولة بوضعها في مرتبة وسيطة، وكذلك يعزلها جذريّا عن طموحاتها السيادية السابقة...

أصبح هذا النموذج قدوة للآخرين، موحيًا جزئيّا بابتكارات مؤسسية تزدهر اليوم في أمريكا اللاتينية، سواء بصحبة ميثاق الأنديز، المبرم عام ١٩٦٩، وأعيد تنشيطه عام ١٩٩٥ أو بصحبة (سوق الجنوب المشترك) الذي نشأ عام ١٩٩١ بفضل معاهدة آسونسيون [عاصمة پاراجواي] التي تم استكمالها ببروتوكول أورو پريتو [مدينة برازيلية] الموقع في ١٧ ديسمبر ١٩٩٤على أساس يظل حتى الآن بين حكومات. مع ذلك تستهدف سوق الجنوب المشتركة التوسع في تحرير المبادلات الذي يتم تدعيمه بلا انقطاع و ينفتح بقوة متزايدة على إشراك فاعلين اجتماعيين غير تابعين للدولة، وبخاصة المؤسسات والمنظمات التابعة لأصحاب الأعمال. وتسلك

(١) للحصول على وجهة نظر أخرى، راجع:
A.-M. Le Gloannec, «Introduction», *in* id. dir., *Entre Union et Nations,* Paris, Presses de Sciences-Po, 1998, p. 30.

إفريقيا الطريق نفسه بفتور. مع تزايد اتساع الفجوة، كما لو كان ضعف التنمية الاقتصادية لانعدام تعبئة الفاعلين غير التابعين للدولة، يكبح مناهج الاندماج الجديدة هذه. إن «جماعة تنمية إفريقيا الجنوبية» التي أنشئت عام ١٩٧٩ وازدادت فعاليتها باشتراك جنوب إفريقيا عام ١٩٩٤، قد حبذت ليس إقامة جماعة اقتصادية في إفريقيا الجنوبية وحسب، بل وجماعة أمن أيضًا. وفي سياق تخلي الدول الكبرى عن الارتباط لأنها «سئمت» التكفل بأمن القارة السوداء التي تتصارع مع تزايد «الدول المنهارة»، يمكن للتنظيمات تحت الإقليمية هذه أن تصبح محاوراً لتنظيمات إقليمية للأمن في إفريقيا. وبعد أن كان الديبلوماسيون الفرنسيون والأمريكيون يعارضون، فإنهم اليوم يراهنون أكثر فأكثر على توسيع نطاق أعمال الدمج الاقتصادي والوظائف الأمنية على غرار الدعم الذي قدمته «الجماعة الاقتصادية لدول إفريقيا الغربية» لـ. «القوة الإفريقية لفض الاشتباك في ليبريا» (إيكوموج)، أثناء أزمتي ليبريا وسيراليون.

تُزَعْزِع الإقليمية الجديدة بشدة الصيَغ التقليدية، والنماذج المألوفة، والمفاهيم جاهزة الصنع. إنها بزيادتها للمناطق المميَّزة، وبتعميمها للجماعات المتشابكة، وبإحداثها لفاعلين جدد ولوحدات مستحدثة، وبإنعاشها لانتماءات تتنوع بلا انقطاع، وبتكريسها لتعدد الاختصاصات، فإنها تسيء إلى السيادة وتخلق ظروف اعتمادات متبادلة حاذقة. إنها تبرز مجالات مسئولية لم يعد يتناظر شكلها الهندسي مع سلطة محدَّدة، مقدَّسة، وكلية الوجود، لكن مع مجازفات تَقسم أو تَجمع جماعات سياسية، وذلك وفقا لمشيئة طبيعتها وللظروف السائدة. ولا يخلو هذا النظام من المخاطر: إن البعض يتحدث عن العودة إلى تجزؤ القرون الوسطى، وهناك آخرون يحزنون للقصور الديموقراطي الذي قد يؤدي إلى ذبول جماعات المواطنة التي تتلاشى أكثر فأكثر بسبب تكاثر جماعات المسئولية. ولا يوجد أدنى شك بأنها تخدم البيروقراطيات، وتحرر الفاعلين السياسيين من الإشراف الانتخابي، وحتى تعفي الممارسات السلطوية التي تطفح عليها. إن إعطاء الأولوية للاحتياجات التي قد يمكن تحديدها تعسفيا على السلطة التي يجب أيلولتها بالقطع سيكون على الأرجح مصدراً لطغيان جديد مكتسيًا بالتكنوقراطية. مع ذلك يلزم التفكير في ماهية قيمة سلطة سيادية لا تشوب أشكالها المؤسسية شائبة لكنها فقدت

جوهر فاعليتها: قبل الاقتران بدوائر المسئولية، عكست تحولات النظام الدولي صورة سيادة وصلت إلى نهاية وهمها الخاص... وفي المقابل يجب أن نكون متنبهين إلى اللغة الديموقراطية الجديدة للمسئولية وإلى الفخاخ المنصوبة لها بالفعل.

في عداد هذه الفخاخ يظهر بوضوح مفعول الهيمنة على هذه الإنشاءات الجديدة: ألم تقم «اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية» (النافتا) بإعادة إدخال قوة الولايات في ذات الوقت الذي شعرت فيه بأنها مهددة من جانب العولمة؟ ونستشف اليابان من خلال غالبية الظواهر الإقليمية في آسيا الشرقية، فضلاً عن تغذيتها لقومية تُعاودها تكراراً، ولآسيوية تتوافق مع ثقافتها المتأهبة لتوحيدها. ويقال إن الاتحاد الأوروبي لا يصمد إلا بفضل المحور الفرنسي- الألماني وبفضل قوة ثنائية يتوقف مستقبلها على اختيار إنجلترا المؤجل بين القارة القديمة وبين عرض المحيط. وما القول بشأن إفريقيا الجنوبية داخل «جماعة تنمية إفريقيا الجنوبية» (سادك)، ونيجيريا داخل (الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا)، والبرازيل داخل (سوق الجنوب المشتركة)؟ وكيف لانكتشف بالتضاد أن فشل الـ «سارك» [اتحاد جنوب آسيا للتعاون الإقليمي] المكوَّن عام ١٩٨٥، يعود إلى حد كبير إلى هيمنة الهند التي ترغب بصفة خاصة في استبعاد باكستان؟ إننا نرى بالفعل خلف انهيار السيادات، ترتسم القوة الظافرة التي يمكنها وحدها احتواء التشارك بين فاعلين تحت- الدولة، واتحادات وشبكات وجماعات إقليمية تتزايد قوتها واستقلاليتها بصفة مستمرة.

للأسباب ذاتها تتعرض المسئوليات في أكثر الأحيان للاغتنام: من أجل الحصول على قوة أكثر، بل وأيضًا للحصول بحمية على هوية محلية، أو عابرة للمنطقة بطموح. وندرك جيداً أنه يمكنها أن تشَرد لكي تقيم الخصوصيات المحلية الأكثر غطرسة والانضماميات [ضم المناطق التي يسكنها أبناء الجنس أو اللغة الواحدة والتابعة لدول أخرى] الأكثر عجرفة. يمكن لآسيا أن تُعنى بالتفرد الخاص بـ «انظر شرقاً»، وتهتم أوروبا بيقينيات المسيانية الغربية القديمة. ولعل العملية الدقيقة التي تتيح «تعقيم» التعبير عن الهوية لدى جماعات المسئولية المكونة بهذه الوسيلة، والتي غالبًا ما تكون قابلة للتحول إلى نزاع مسلح، ليست أقل المشكلات شأنًا. مع ذلك

يمكن لهذه الجماعات أن تُحدث آثاراً غامرة: من الاقتصاد إلى الأمن، إلى الإعلاء من شأن المنافع المشتركة، إلى التضامن أو إلى المراعاة.

تحولات المسرح العالمي

لهذه الأسباب جميعها وللعديد غيرها، لا يتميز المحلي والإقليمي عن العالمي. لقد أصبح هذا الارتباط القوي أمراً شائعًا: مع ذلك يحدث أن تتغلب الحقائق... وبصورة متناقضة يجد نصير الدولية صعوبة في قبوله: يعيد مذهب العالمية التذكير بالمثاليات، كما يذكِّر مذهب المواطنة العالمية بالوضع النضالي. لقد وجد الخطاب الرائد بشأن المجتمع العالمي صعوبة في عبور حدود الواقعية[1]، وإذا كان الخطاب المعاصر بشأن العولمة و«الحكومة الكونية» يُلهم العديد من المؤلفات، إلا أنه في غالبية الأوقات لا يستطيع الصمود أمام الأحكام التي تدينه بـ «الاقتصادوية»، وبالليبرالية الجديدة أو بالمثاليات الخيالية- ذلك حينما لا يعيبون عليه تفاهته وغموضه[2]...

ليس هذا النقد بلا مبرر في كل الأحوال، كما أنه ليس شديد العنف: فهو يتغذى من نزعة طبيعية إلى جعل العولمة حقيقة تكونت بطريقة سحرية، منسَّقة ومتماسكة، وهي مرحلة نهائية لتاريخ الإنسانية. سيكون هذا النقد أقل سطحية لو تم تناول هذه الظاهرة بطريقة أكثر تواضعًا، باعتبارها نتيجة يتعذر مقاومتها **للاعتمادات المتبادلة** المتنامية التي توحِّد بين فاعلي النظام الدولي، وتقلل أيضًا من قدرتهم على الانفراد بالتصرف وتقودهم بصورة طبيعية نحو تبني استراتيجيات تتيح لهم الحصول على أقصى مزايا من حالة الاعتماد المتبادل هذه. ولا يحل هذا النظام محل الأنظمة الأخرى: إنه يثريها بحيوية أكثر قوة لاسيما وأن التقدم التكنولوچي، بتطويره للاتصالات، يقوم بتسهيل التفاعلات وجعلها غير

(1) J. Burton, *World Society,* Cambridge, Cambridge University Press, 1972; cf.aussi P. *ences sociales,* Ghils, «La société civile internationale», *Revue internationale des sci* août, 1992, p. 467-481.

(2) Cf. notamment L. Putterman et D. Rueschemeyer éd., *State and Market in Development: Synergy or Rivalry?,* Boulder, Lynne rienner, 1992, et S. Latouche, *Les Dangers du marché planetaire,* Paris, Presses de Sciences-Po, 1998.

مأساوية؛ إنه يجعلها أكثر تعقيداً إذ إن هذا الاعتماد المتبادل لا ينقطع بالفعل عن التحرر بانفتاحه على فاعلين يزداد عددهم أكثر فأكثر، وهكذا تفقد الدولة احتكار العلاقات الدولية؛ ويحرر هذا النظام النظم الأخرى حيث إن هذه الاتصالات دائمة الاتساع تُحدث ممارسات جديدة، أي سلوكيات اجتماعية أكثر تجانساً وأشكالاً من التنظيم أكثر اشتمالاً.

لهذه الأسباب جميعها، فإن نظام العولمة يتعلق بالافتراض أكثر من انتسابه إلى عقيدة: إنه يتيح التساؤل بشأن الظواهر وفحصها، والحاصل أنها عديدة وذات أوجه متعددة، وتتجاور مع سلوكيات خصوصية ومع استراتيجيات الدول-القومية. إن الدول لا تدخل العولمة بالتراجع القهقري: بتحملها للمصائب بصبر، تعرف كيف تستخدم العولمة لكي تجعل من اتجاه لا تسيطر عليه، أو على الأقل لم يقع اختيارها عليه، أداة لإدارة آفاتها الخاصة. إن التخلي عن التصرف الانفرادي يساوي الإقلاع عن كبرياء الخطاب السيادي: إنه يندمج أيضاً مع مسعى في الواقع متناسق للغاية. الاعتماد المتبادل لا يتسبب في حدوث آلام وحسب: إنه يخفف من آثار نظام كوكبي في غاية التعقيد والتناقض إلى حد لا يمكن معه ترك إدارته لديبلوماسية الدول وحدها[1]. ولأن التنمية لم تعد المجازفة التي كانت من قبل، ولأن تدهور البيئة لم يعد موضوعاً مؤجلاً، ولأن التنافس التجاري لم يعد يتعلق بهذا الجزء الصغير من العالم الذي كان يشمله فيما مضى، يجب الآن القيام بممارسات جديدة بالتشارك مع جميع مجتمعات العالم. هكذا لا تتعلم الدول فضائل التكامل فحسب، بل وتعرف أنه يمكنها الانتفاع من تعاون نشيط مع مجتمعاتها المدنية[2].

مثلما يحدث في أحيان كثيرة، كانت الأيام التالية للحرب العالمية الثانية مبشِّرة بالخير. وعندما حبذت الديبلوماسية الأمريكية تعددية الأطراف فإنها شجعت أيديولوچية انفتاح، وليبرالية وتبادل، المتوارثة عن مبادئ الرئيس ويلسن وعن هذا

(1) P. Evans, H. Jacobson et R. Putnam éd., *Double-Edged Diplomacy,* Berkeley, University of California Presse, 1993.

(2) J. Snyder, Myths of Empire: *Domestic Politics and International Ambition,* Ithaca, Cornell University Presse, 1991; S. Strange, *The Retreat..., op. cit.*

«التحديث» للنظريات السيادية الذي يتوافق مع المنتصرين إلى حد جعلهم ينسون مفاتن مبادئ العزلة. وأقامت «الجات»، ومؤسسات بريتون وودز، ونظام الأمم المتحدة جماعة دولية بدلاً من إقامة مجتمع عالمي: أصبحت القاعدة هي تعاون الجميع مع الجميع[1]. كذلك كان الأمر لا يتعلق إلا بدول وباختيارها الحر في تنسيق سياساتها، هناك حيث تقدمت فرضية العولمة بسرعة كبيرة وإلى ما هو أبعد بكثير: وازداد تنوع الشركاء الذين برزوا من المجتمع المدني، وأخلى العرف الدبلوماسي مكانًا لنماذج مرنة ولممارسات غير رسمية تنهض بالإدارة، واتسعت جداول الأعمال لموضوعات كانت إلى عهد قريب تؤول إلى حميمية سيادة الدول، وبصفة خاصة انزوى القانون أمام غير الرسمي، والاتفاق التعاقدي أمام الموافقة الضمنية، والمؤسسات أمام الشبكات، والاجتماعات الرسمية أمام الاتصالات المتكررة...

وإلى حد بعيد مهَّد مناخ الستينيات لهذا التطور. إن تصفية الاستعمار وتفاقم موضوع التنمية قد كشفا عدم تلاؤم الأساليب الشائعة لتعددية الأطراف. وإذا كان قد أمكن في أحد الأوقات للأمم المتحدة أن تخدعنا، فذلك لأن شخصيات العالم الثالث الكبيرة قد منحوا الأولوية للتحرر السياسي، وللرمز الدبلوماسي على موضوعات المجتمع. وسرعان ما لحقت هذه الموضوعات بالتاريخ: إن عدم الفاعلية المؤكدة لـ«مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية»، وفشل التخطيط الاشتراكي المستورد عبر البحار واندثارالأيديولوچيات قد أعادت منح الفاعلين الاجتماعيين دورًا لم يكونوا قد حصلوا عليه بعد. وأدت الكوارث البيئية الكبرى مثل كارثة السفينة «توري كانيون» في مارس ١٩٦٧، ثم كارثة «أوتيللو» (١٩٧٠) و«الوافرا» (١٩٧١) إلى جعل العالم يتعود على فكرة «المد الأسود» [طبقة المنتجات البترولية التي تغطي سطح البحار]، وبصفة عامة على فكرة التلوث والإتلاف التدريجي للنظم البيئية الكبيرة في كوكب الأرض. لاسيما خمود الحرب الباردة تدريجيًا، والتخفيف من النزاعات الأيديولوچية الكبرى، وانتهاء تصفية الاستعمار وكذلك حرب ڤيتنام، قد أتاحت إعادة اكتشاف حقيقة المنفعة المشتركة للإنسانية. وعاونت الأزمة على تزايد الثقة شيئًا فشيئًا في فكرة أن المنافع المشتركة

(1) M. C. Smouts, *Les Organisations internationales,* Paris, Armand Colin, 1995, p. 29-30.

قابلة للنضوب، وأن حماية هذه المنافع أصبحت حاجة أساسية للإنسانية جمعاء. وحينذاك ظهرت عناصر جغرافية جديدة: فيما وراء الحدود السياسية ارتسمت مساحة عالمية أصبحت وعاءً للثروات التي لم تعد تعرف الفصل بين الحدود؛ ولم يعد العمل السياسي يتناظر مع مجال دول متجاورة وحسب، لكن صاحبه من بعد واجب إدارة مشاكل عالمية بحق. هكذا وجدت فكرة المنافع المشتركة التي عاشت بين التكافل الخاص بالفكر المسيحي وبين إعلانات الليبرالية الأمريكية القديمة مجرى جديداً لها: إن هذه المنفعة التي يعتبر كلٌّ مسئول عنها من أجل بقاء الجميع قد أوضحت سياسة دولية أخرى تتطابق مع الاعتماد المتبادل الذي تم إدراكه وتفطُّنه.

هكذا تُحدث المساحة العالمية قطاعات لجماعات المسئولية يتوقف ازدهارها على عوامل عديدةَ: وعي الأفراد بأنهم ينتمون إلى جنس بشري واحد مؤتمن على منافع مشتركة، يجب على الدول إدارتها بصفة شاملة بعيداً عن الأنانيات الوطنية؛ نزوع الدول إلى التكفل بهذه الوظائف وبأن تجد فوائد من هذه الإدارة غير التجزيئية؛ وجود فاعلين دوليين يستطيعون الاحتشاد والتأهب في كل مجال من المجالات المعنية، وأن يكوِّنوا على الأقل نواة لمجتمع مدني عالمي، ويقومون بالضغط على الدول لكي تترسخ في إدارة مشتركة عابرة للأوطان بحق. ونجد هنا، إلى جانب المنظمات غير الحكومية، شبكات ترابطية، ووسائط المعلومات والاتصالات، والمثقفين، وأنواعاً من الشتات، ومهاجرين وكل فاعل ينهض بعمل بالاستناد الضمني أو الصريح إلى منفعة مشتركة.

يتم تقييم تزايد تأثير جماعات المسئولية هذا تبعًا للتوسع في قائمة الأعمال الاجتماعية التي تنهض بها الجماعة الدولية. وقد ظهرت الجهود الأولى في عام ١٩١٩، إثر الحرب العالمية الأولى، حين عُهد إلى منظمة العمل الدولية، الوكالة المستقلة لجمعية الأمم، بمهمة المساهمة في إقامة سلام دائم عن طريق تحسين العمل الاجتماعي وظروف العمل في كل مكان في العالم. ومن بعد، لم يعد السلام شأنًا سياسيّا وحسب، ولا مجالاً للدبلوماسيين وحدهم: لم يعد مشكلة خارجية تتعلق بالتكيُّف مع الدول الأخرى ومع مصالحها الوطنية، لكنه أصبح أيضًا شأنًا يتعلق بالتنظيم الداخلي وبتنظيم المجتمعات المدنية. لم تصبح موضوعات العمل موضوعًا

للتعاون الدولي لا غير، لكن كانت مهمة منظمة العمل الدولى أيضًا وضع قانون داخلي للعمل عن طريق عقد اتفاقيات بين الدول. وباسم السلام والتقدم، اندرج هذا القانون بدءًا من ذلك الوقت باعتباره موضوعًا يتعلق بالمسئولية الدولية. من الصحيح أنه لم يتم الطعن في السيادة مباشرة حيث إنه يتم تنفيذ هذه المسئولية عن طريق توقيع اتفاقيات بين الدول؛ لكنهم أعلنوا بوضوح أنه يجب على السيادة أن تكون شفَّافة، وأنه ليس لدى الدول غسيل خاص قذر ولا أسرار خصوصية في هذا الشأن. أصبح القانون الاجتماعي إلى حد ما اختصاصًا مشتركًا بين الجميع.

قامت أول موجة كبيرة لتعددية الأطراف بتأكيد مثل هذه الحركة، وتوسيعها وتنويعها. ومن جديد أنجزت الحرب العالمية الثانية مهمتها بإبراز أن الاعتماد الاجتماعي المتبادل من بين شروط عودة دائمة إلى الوفاق والاستقرار. كانت «الجات» ومؤسسات بريتون وودز تستهدف أولاً ترسيخ نظام التشاور بين الدول في المجالات التجارية، والاقتصادية، والمالية، لكن أخلاقيات المسئولية تجاه المجتمعات لم تكن غائبة: فقد حددت الجات غايتها صراحة بأنها المساهمة في رفع مستويات المعيشة، والسعي إلى العمالة الكاملة والاستخدام الجماعي للموارد العالمية؛ وفيما يتعلق بالبنك الدولي، فقد ظهر كأداة مميَّزة للبناء والتعمير. وأخيرًا، اشتملت الأمم المتحدة على مؤسسات متخصصة أدخلت في الحياة الدولية العديد من المجالات المعروفة حتى ذلك الوقت بأنها شئون داخلية لكنها تستلزم مسئولية جماعية: فضلاً عن العمل (منظمة العمل الدولية)، ظهرت الزراعة والأغذية (الفاو)، والثقافة والتعليم (اليونسكو)، والصحة (منظمة الصحة العالمية)، والتنمية الصناعية (منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية)، إلخ. وفيما بعد تم في عام ١٩٥٧ إنشاء (الوكالة الدولية للطاقة الذرية)، التي تعكس بطريقة أكثر دقة مبدأ المسئولية هذا الذي ما زال هشّا: إلى جانب الترويج لاستخدام الطاقة الذرية لأغراض سلمية، فالمقصود أيضًا هو وضع معايير لحماية البيئة، بل والتأكد بأن المساعدة المقدمة لإحدى الدول في المجال الذري لا تتحول إلى أغراض عسكرية، الأمر الذي ينفتح على حق التحري والتفتيش مما جعل التدخل مألوفًا كما توضحه جيدًا البعثة التي أقامتها الأمم المتحدة في العراق نتيجة لقرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧.

جميع هذه المؤسسات ذات أداء مرتفع على مستوى البيانات والأهداف المعلنة؛ والحق يقال بأنها أقل فصاحة على مستوى التنفيذ الفعلي. ونشهد، على المستوى العالمي في هذه المرة، بروز جماعات مسئولية تتغذى من اعتماد متبادل مؤكَّد لم يعد من الممكن حجبه و يوضِّح التزامات تضامن مكفولة بالحاجة إلى السلام بل وحتى إلى البقاء. إن الحدود بين هذا التكافل المسلَّم به بداهة، وبين التدخل الذي يستتبعه غامضة، مثلما يوحي به منذ وقت مبكِّر إنشاء «منظمة العمل الدولية» ومعاهدة واشنطن التي صدقت على مولد «الوكالة الدولية للطاقة الذرية». في الواقع أنه قد تم من بعد اكتساب المبدأ، لكن قواعد الأمم المتحدة الموضوعة بصرامة بين حكومات، قد رسمت حدود تنفيذه، فالدولة تظل إرادة وسيطة لا مناص منها، وطريقًا إلزاميّا، وموضعًا للمفاوضات حول شروط تنفيذ هذه المسئولية: قد يكون الفشل على الأقل متناقضًا ظاهريّا، ومع ذلك قد ينقلب إلى العكس.

هذا يعني في الواقع عدم الأخذ في الاعتبار ضغط المجتمعات المدنية والوعي المتزايد بطبيعة المنافع المشتركة للإنسانية التي تتسم بكونها لا مناص منها. ويسير التاريخ في أكثر الأحيان بسرعة أكثر من العقائد، لكن يوجد لدى هذه العقائد وسائل للمقاومة: كذلك كثيراً ما تكون المساومات والتَّرميقات معقَّدة، لكن البدء في تنفيذها بلا رجعة. وفرضت سنوات السبعينيات نفسها من جديد باعتبارها منعطفًا: إن الانطلاق البطيء لـ«مؤتمرات الأمم المتحدة الكبرى» أعقبه تزايد مُناظر محسوس في انهيار نظام القطبية الثنائية. كان مؤتمر استوكهولم للبيئة في عاَم ١٧٩٢ بداية لسلسلة طويلة من المؤتمرات. هذا التاريخ يستحق التأمل: حينئذ لم تبرز موضوعات البيئة وحدها، لكن انتهاء «الثلاثين عامًا المجيدة» قد كرس هذا التكاثر للفاعلين الترابطيين الذي كان آخر جوائز سنوات النجاح هذه؛ كانت الأزمة التي ظهرت في الأفق تبشِّر بالاحتياجات القوية للتكافل عابر الأوطان. وفي وسط المخاضة [موضع من النهر يسهل خَوضه]، عثرت دول محايدة، خارجة عن انفلاق القطبية الثنائية، على إنعامات لا يستهان بها بامتزاجها مع هؤلاء الفاعلين عابري الأوطان غير المسَّيسين بعد: هكذا أمكن للدولة السويدية أن تلعب بفاعلية لعبة «النقل إلى الحياة الدولية» هذه بالحصول على إدراج مشكلات البيئة في جدول أعمال الأمم المتحدة، وباستقبالها لأول مؤتمر للبيئة. والنتيجة معروفة: لقد

قبلت الدول، في نهاية هذه الألفية، التشاور حول موضوعات تنجو منذ الآن من صرامة مشاوراتها السرية والخاصة، والتي رسمت إطاراً للمسئوليات الجديدة المشتركة. وفيما هو أبعد من موضوع البيئة الذي استؤنف في ريو (١٩٩٢)، ثم في كيوتو (١٩٩٧)، ظهرت أيضًا موضوعات السكان (القاهرة ١٩٩٤)، والتنمية الاجتماعية (كوبنهاجن ١٩٩٥)، ووضع المرأة (بكين ١٩٩٥)، والسكن (إسطنبول ١٩٩٦). كان مفعول الإعلان في هذه المرة ثوريّا بحق: إن الدول تقبل منذ الآن فصاعدًا الاجتماع بصحبة فاعلين آخرين، لكي يتحدثون أمام العالم عن مشاكلهم بشأن تنظيم تزايد السكان، وحق المرأة الاجتماعي أو طريقة معيشة النساء اليومية في بلادهن... إن الإعلان الصادر في ختام قمة كوبنهاجن يقرر بخاصة: «نحن نطرح كمبدأ أنه حتى إذا كانت التنمية الجماعية مسئولية قومية، إلا أنه لا يمكن تأمينها بدون التزام الجماعة الدولية ومجهوداتها الجماعية»، ثم أوضح بعدها أنه لا يمكن للدول وحدها الوفاء بهذه المسئولية[1].

نحن نعرف أنه لم يتم قبول هذا في بعض الحالات. لقد رفضت العربية السعودية، والسودان، ولبنان إشراك تعداد سكانهم في جدل دولي وامتنعت عن حضور مؤتمر القاهرة. حضرت المؤتمر إيران والجزائر والصين، لكنهم احتجوا بسيادتهم لرفض أي معيار دولي للتنظيم تم إقراره باسم الجماعة الدولية، وقد اعترضت إيران لأسباب ثقافية، في حين اعترضت كل من الصين والجزائر لأسباب سياسية. وأبدت عشرات الدول تحفظاتها الرسمية على برنامج العمل الذي تم إقراره في بكين بشأن حقوق النساء. لقد منحت دول إسلامية (من إيران إلى تونس) وكاثوليكية (من مالطة إلى پيرو... والڤاتيكان) الأولوية للاعتبارات الأخلاقية، بل وأيضًا لسيادة القوانين الدولية...

مع ذلك فالجوهر ليس في هذه المعارك التي تدور على الأرجح في المؤخِّرة. إنه يكمن في فضيلة إعلان لا رجوع من بعدها، ولا يتدخل مبدأ السيادة ضده إلا باعتباره عامل مقاومة أو كبح وليس باعتباره عنصراً رئيسيّا في اللعبة. ويكمن

(1) Y. Daudet, «Le développement social international, nouveau concept pour un nouveau droit?» *in* id.dir., *Les Nations unies et le développement social international,* Paris, Pedone, 1996, p. 22

الجوهر أيضًا في هذا المناخ الجديد الذي، حول مسئولية تم تأكيدها بفطنة، يشرك بوضوح الدول مع فاعلين من خارج الدول في إقامة هذه المؤتمرات. ولنصدر حكمنا في هذا الشأن: ضم مؤتمر القاهرة إلى جانب ١٧٥ دولة حضرت المؤتمر حوالي ١٥٠٠ منظمة غير حكومية. كان عدد هذه المنظمات ٥٠٠ في استوكهولم، و١٠٠٠ في ريو، ٢٠٠٠ في كوبنهاجن، ذلك من غير إحصاء المنظمات العديدة، والأفراد، والشهود النشطاء بدرجات متفاوتة الذين حضروا بصفة غير رسمية والعدد الكبير من الصحفيين الذين قاموا بتغطية الحدث. وقد صاحب انعقاد مؤتمر ريو عقد «منتدى شامل للمنظمات غير الحكومية» في منتزه فلامينجو على بعد أربعين كيلومترًا من موقع انعقاد المؤتمر الرسمي، وضم المنتدى ما يقرب من٢٠,٠٠٠ شخص، علماء، وخبراء، وشبكات ترابطية تتكون غالبيتها من منظمات غير حكومية تابعة للجنوب، بينما لم يستخف عالم الأعمال بسوق البيئة الذي أقيم باعتباره معرضًا صناعيًا وضم حوالي ٤٠٠ شركة تجارية[1]...

ويمكن على الأقل الحصول من هذا الأمر على إنشاء أجزاء متناثرة لمجتمع مدني عالمي: كلما ازدادت الدول تصديًا لموضوعات المجتمع داخل الساحة العالمية ذاتها، كلما ازداد تشجيعها للجمعيات المتخصصة لكي تتحول إلى فاعلين عابرين للأوطان، ولكي تنقل إلى ما وراء الحدود أنشطتها الخاصة بالضغط وبتكوين جماعات للضغط. بعبارة أخرى، إن مجرد توسيع مجال التشاور بين الدول يصاحبه تلقائيًا تشابك اجتماعي. إذا كانت الوظيفة الديبلوماسية التقليدية لا تسترعي الانتباه إلا للجمعيات المتخصصة في الترويج لنبذ العنف أو للأخلاقيات السياسية، وإذا كانت تُشرك أكثر فأكثر مجموعات المصالح الاقتصادية الأكثر قوة والأكثر تنظيمًا، فإن تحولاتها الأخيرة قد جذبت إلى النظام الدولي جميع الشبكات التي تشعر اليوم بأنها معنية بالأمر: الجمعيات البيئية، والأسرية، والنسائية، والطبية أو الإنسانية، منظمات الشباب غير الحكومية، وحماية الطفولة، وتحبيذ التنمية، أو الدفاع عن حقوق الإنسان. من المحتم أن تنجم عن

(1) Cf. C. Milani, *L'Environnement et la refondation de l'ordre mondial: régulation concertée ou régulation par le marché?,* thèse de l'École des hautes études en sciences sociales, juin 1997.

هذا حياة اجتماعية دولية، مثلما يدل عليه مثلاً التقارب الذي جرى لصالح هذه الاجتماعات التي ضمت منظمات الشمال والجنوب غير الحكومية، وما تشهد عليه أيضًا الوثائق التي تمت الموافقة عليها. وانبثقت منه أيضًا استراتيجيات تحالف متعددة ليس بين المنظمات غير الحكومية وحدها، بل وبين بعض هذه المنظمات وبعض الدول، الأمر الذي تعثَّر بسبب قدرة الوفود الحكومية على أن تحشد لصالحها مواطنيها الخاصين الموجودين باعتبارهم خبراء. وحتى إذا كانت الدول ترسِّخ في نهاية المطاف إراداتها الخاصة، إلا أنها قد استدرجت إلى هذا الفعل بالارتباط المتزايد مع فاعلين آخرين يتعلمون فضيلة الإعلان الدولي: إن التفاعلات وعلاقات القوى التي كانت تصنع الحياة اليومية للسياسة الداخلية قد امتدت الآن إلى خفايا الحياة الدولية، مما يتسبب في يأس شديد لدى الذين يحنُّون إلى مبدأ «السياسة الواقعية». يؤدي هذا التمازج الجديد إلى تأهيل المسئولية في مواجهة السيادة: إن عمل الدولة الدولي يعاوض المهابة المألوفة للفكر التقليدي بإجراء مواءمة ماهرة مع منحنيات الضغوط، ومع حركات فكر متلعثم عابر للأوطان، ومع أساليب التعبير عن المصالح... باختصار، تصبح الدولة أقل سيادة في الحياة الدولية لأنها أكثر قربًا من نظام اجتماعي ينتظم دوليًا ويعكس المجازفات التي يجب أن تكون الدولة مسئولة عنها.

مع ذلك فقد تجاوز جميع هؤلاء الفاعلين تخوم الضغط، لكنهم لم يبلغوا تلك المتعلقة بالإدارة أو بالإدارة المشتركة. وقد سُئلت الدول في بوخارست (١٩٧٤)، وفي مكسيكو (١٩٨٤)، ثم في القاهرة (١٩٩٤) حول مشكلات التزايد السكاني واضطرت إلى الاستسلام لجدل جماعي حول موضوعات لا تستطيع بالقطع السيطرة عليها وحدها: تنظيم النسل، إعداد توازنات سكانية كبرى، الإجهاض، المساواة بين الجنسين... حتى وإن كان آل جور نائب الرئيس الأمريكي قد أعلن في القاهرة أن الأولوية في موضوع الإجهاض تعود للتشريعات الوطنية، كما لو كان لإخفاء الاختلافات الأمريكية الداخلية حول الموضوع، إلا أنه أثار شكّا مزدوجًا يوضِّح جيدًا التغييرات الجارية. أولاً، ما قيمة سيادة جدل وطني يتعلق بمشكلة مجتمع، ما دامت تتناول موضوعات عالمية بحق، كما شهدنا في القاهرة، ومادامت تطرح نفسها على كل إنسان يعيش على ظهر الكوكب، وأن الحلول التي

يضعونها لها تؤثر بصفة مباشرة أو غير مباشرة على مجموع الإنسانية؟ ومن جهة أخرى ما قيمة إعلان دولي بين الدول وحدها ما دام لا يفعل سوى إطالة جدل داخلي يحوز فيه الفاعلون الدينيون، والجمعيات الأسرية، ومجموعات من كل نوع على النصيب الأكبر. في الواقع إن «المؤتمرات الكبرى الخاصة» تعلن بموقفها عدم توافق العقائد السيادية مع ضغط «الإدارة المشتركة»، الذي يعقب الوعي بالمسئولية عابرة الأوطان للدول.

هذا الضغط ليس مجردًا من النتائج. لقد أشرك مؤتمر إسطنبول المسمى «الإسكان ٢» بطريقة أكثر حميمية من أي وقت مضى منظمات غير حكومية، وفاعلين اقتصاديين، وجماعات إقليمية في المفاوضات التي دارت. لقد طلب ثالي ندو سكرتير عام المؤتمر هذه المشاركة بوضوح محتجا بطبيعة الموضوع المطروح ذاتها لكي يطعن في احتكار الدول للتشاور والمداولة: وعلى هذا أمكن للمنظمات غير الحكومية الإدلاء بكلماتها لتقديم اقتراحات بشرط «عدم تنازعها» مع وجهات نظر الدول حول الموضوعات المطروحة. بل ما هو أفضل أيضًا، فقدتم تكوين لجنة شراكة لإقامة حوار بين الفاعلين الحكوميين والفاعلين الخاصين(١). وقد أتاحت طريقة المعالجة هذه، بالرغم من تحفظات دول الجنوب الغيورة على سيادتها، وضع خطة عمل «تسمح بمشاركة ممثلي السلطات المحلية وفاعلي المجتمع المدني في أعمال لجنة الأمم المتحدة لـ «المؤسسات الإنسانية(٢)». إن التقدم الذي تم إنجازه منذ «الإسكان١» (ڤانكوڤر، ١٩٧٦) كبير للغاية، بحيث تم الاعتراف لهؤلاء الفاعلين الجدد بحقهم في المشاركة في «متابعة الأمم المتحدة» للمؤتمر. بل وطالب يورجا ڤيلهلم السكرتير العام المساعد للمؤتمر بالسماح للجماعات المحلية «بالمشاركة مباشرة في تمويل البنوك الدولية الكبيرة»، دون المرور عبر وساطة الدول، والسماح لها أيضًا بالقيام بمشروعات على المسرح العالمي بالتشارك مع الدول ومع الفاعلين الخاصين(٣).

(1) M.C. Smouts, «la costruction équivoque d`une opinion mondiale», Revuue Tiers-Monde, XXXV111, 151, juillet-sept, 1997, p. 683.

(2) J. Blinde, «Sommet de la ville: Les leçons d'Istanbul», *Futuribles,* juillet-août 1996. p. 84.

(3) *Ibid.,* p. 85 et 88.

هذا التطور في التوافق الدولي يمنح الفاعلين غير التابعين للدولة دوراً ليس شرفيّا. هكذا يبرز في كل قطاع، جماعات مسئولية تنزع إلى الاكتمال باشتمالها، إلى جانب الدول، على أشكال مختلفة من التمثيل والإنابة، انتخابية أو وظيفية في القطاع المتعلق بها: مدن، أقاليم، بل وأيضًا جمعيات، ومجموعات مصالح، ونقابات إلخ. من المؤكد، أنه يلزم أيضًا أن تستطيع الذهاب إلى أبعد من التظاهر التفاخري لكي تصل إلى اتخاذ قرار يرغم الدول بأدنى حد. إن رجال القانون الوضعيين يظهرون عادة شكوكهم فلا يرون في هذه المؤتمرات سوى «احتفالات كبيرة» تطيل من أمد «تعددية الأطراف» التي هي اليوم شبه قديمة العهد، لكنها ليست مستعدة للتحايل على اختيار الدول السيادي الذي يبدو داخل المؤسسات الدولية بخاصة بأنه نقي. مع ذلك هل هذا مؤكَّد؟ يبدو أن اللجوء إلى القانون يؤكده، لكن ألا تظهر الانعطافات بطريقة سريعة ومفاجئة، منتزعة من النموذج المحدد بدقة الوضع الذي كانوا يمنحونه له منذ عهد قريب[1]؟

في دراسة خاصة عن مؤتمر كوبنهاجن للتنمية الاجتماعية، طرح إيف دوديه ثلاثة أسس تشريعية ممكنة للتقليل من سيادة الدول: الاستناد إلى حقوق الإنسان وبالتالي إلى معيار أسمى، إصدار قانون للمشاركة يتيح للدولة «تقاسم عبء» المسئوليات المفروضة عليها، وقانون باسم التنمية الاجتماعية لإلزام الدولَة (بل ويمكننا قول ذلك بالنسبة لأي منفعة مشتركة للإنسانية)، لكي تثري تشريعها بأحكام جديدة على غرار ما جرت محاولته بشأن البند الاجتماعي[2].

في الواقع إن الرجوع إلى حقوق الإنسان هو موضوع حاسم نظريّا، وقد أصبح عنصراً رائجًا في الخطاب الدولي، وإذا ما استندنا إلى الإعلان النهائي الصادر في بكين حول حقوق النساء، الذي يسلِّم بأن هذه الحقوق «جزء مكمل غير منفصل عن جميع الحقوق الإنسانية والحريات الأساسية، وفقا لعرف الإعلان الدولي لحقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية». وباسم هذه المبادئ تمت مناشدة الحكومات بتشجيع «الاستقلال الاقتصادي» و «التعليم» للنساء، وبمكافحة «الفقر والعنف»

(1) J.- C. Javillier, «Les interventions des organisations internationales», *in* M. Berthod-Wursmer *et al. dir.,*

(2) Y.Daudet, *op. cit.,* p. 19 *sq.*

اللذين تقع النساء ضحية لهما، وتحبيذ «اتخاذهن للقرار ووصولهن إلى السلطة»، وكذلك وصولهن إلى منابع القدرة، وتقاسم المسئولية الأسرية أو حتى«حق النساء في التحكم في جميع الأوجه الخاصة بصحتهن». وباسم هذه المبادئ العظيمة ذاتها تضمَّن البرنامج التفصيلي اللاحق للإعلان على تدابير أكثر دقة ... لكنه يعرضها بوضوح باعتبارها «غير مُلْزمة». ويمكن تطبيق المنطق ذاته على المجالات الأخرى التي أدت إلى عقد مؤتمر: هكذا تستتبع التنمية الاجتماعية «القضاء على الفقر»، و«الحق في التوظف الكامل»، وفي «الاندماج»، وفي «الحصول على التعليم»، وفي «التنمية الاقتصادية»...

لم يتمكن الاستناد إلى حقوق الإنسان، الماثل على الدوام، من فرض نفسه في الممارسة كمعيار إلزامي، يسمو على التشريعات الوطنية ويرتفع فوق التعددية الثقافية. وبما أنه يتم عادة إدراكه باعتباره أداة سهلة ومبتذلة لتغريب مطلق، فإنه كثيراً ما يكون موضع شبهة في أعين فاعلين قادمين من مكان آخر، ويصبح هذا الاشتباه بدوره حجة متسرعة ومريحة لتبرير حالة اللجوء إلى ملاذ. ذلك لاسيما وأن قوة المعيار المترفِّع تصنع أيضًا ضعفه: بما أنه أقرب إلى العمومية من الواقعية الملموسة، كما أنه تعبير عن هدف مثالي لا يبلغه سوى الأثرياء وحدهم، فإنه يعبئ ضده حجة الواقعية الرصينة التي تقرر بأنه لا يمكن عمل كل شيء وعلى الفور. مع ذلك فقد تم إنجاز مهمة الترسُّب: بسب عدم وجود ما هو أكثر عالمية من حقوق الإنسان، فإن الاستناد إليها لا يصبح، بمرور الزمن، اللغة الصائغة لجماعات المسئولية وحسب، لكن يتم استخدامه داخل كل دولة، وحتى داخل الدول الأكثر سلطوية، ويصبح مصدراً للتعبئة ولمجازفات جديدة تضفي الشرعية مقدمًا على تدخلات لاحقة باسم مسئولية شبه مرفوضة.

إن تعاظم قوة فكرة الشراكة ينزع بدوره إلى التزود بقاعدة قانونية توحي بالكثير أيضًا. لقد وجد إيف دوديه لهذه الفكرة حجة في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢,٥٤٢ الصادر في ١١ ديسمبر ١٩٦٩ والذي يسجل في البند ٩: «يجب على الجماعة الدولية جمعاء أن تنشغل بالتقدم الاجتماعي والتنمية الاجتماعية ويجب عليها، عن طريق العمل الدولي المتناسق، استكمال المجهودات المبذولة على

المستوى القومي لرفع مستوى معيشة السكان[1]». ونكتشف بالفعل في هذا النص التعبير عن عقيدة التعاون التي تميل إلى المزج مرة أخرى بين السيادة والمسئولية: إذا كانت المسئوليةمتوطِّدة بوضوح مُلزمة لكل دولة تجاه الجماعة الدولية، فلهذا لا يختفي مبدأ السيادة ما دامت خاصية الشراكة هي الحرية التعاقدية وبالتالي يتم الخضوع لها على أساس الاختيار السيادي. ونجد في هذا النص أيضًا الأسس القانونية للتدخلات المعروفة اليوم: خطط الملاءمة الهيكلية التي يتم التفاوض بشأنها مع البنك الدولي أو اتفاقيات إعادة جدولة الدين المعقودة مع صندوق النقد الدولي. فضلاً عن أنه بقدر ما ينفتح التشاور الدولي على فاعلين آخرين، خاصين في هذه المرة، فإنهم ينشِّطون الأبعاد المتعددة لهذه الشراكة والطريقة التي يؤدي بها تنوُّعها إلى تشكيل شراكة تظهر فيها الدول، والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية، وتصبح فيها السيادة وهمية أكثر فأكثر.

في المقابل، يستحق حق الإكراه بأن يتم إدراكه بطريقة مختلفة. يمكن لهذا الحق أن يصبح عنصراً فعالاً للدمج، يفرض بخاصة على إحدى الدول احترام قانون اجتماعي كشرط جازم للمشاركة في مجموعة: لقد أمكن لـ «لنافتا» بالفعل أن تجعله أحد أحكام اتفاقياتها، وبفضله قُدمت عدة شكاوى بعدم احترام حقوق العمال الأساسية في بلد أو آخر من البلدان الأعضاء[2]. في المقابل قد يتم الاعتراض بأن آلية التنفيذ تزداد تعثراً حين ننتقل من المستوى الإقليمي إلى المستوى العالمي، أو أن وسائل الإكراه افتراضية أكثر، وحينئذ يكون الانحراف أقل مأساوية وطبيعة الجزاء أقل زجراً. ومع ذلك نلاحظ كيفً أن «منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية» قد نجحت في أن تجعل حكومة كوريا الجنوبية تتراجع حين فرضت عليها تعديلاً جوهريّا للقوانين «المناقضة للأهداف الاجتماعية» التي تم إقرارها ارتجالاً وخلسة يوم ٢٦ ديسمبر ١٩٩٦: ما لم تستطع تحقيقه في شهر يناير عدة أسابيع من الإضرابات ومن الحركات الاجتماعية شديدة العنف، استطاعت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، التي انضمت إليها كوريا الجنوبية قبلها ببضعة شهور، أن تحصل عليه في بداية الربيع حين أعلنت أن «هذه القوانين لا تلبي تمامًا

(1) *Ibid*., p. 21-22
(2) *Ibid*., p. 27.

التعهدات الاجتماعية التي التزمت بها دولة كوريا الجنوبية». كانت التصريحات التي تقلل من شأن الموضوع فصيحة للغاية، لكن التنبيه الرسمي كان فعَّالاً بدرجة كافية إلى حد أن الجماعة الدولية نسبت إلى نفسها بنجاح الحق في رقابة الحياة الاجتماعية داخل دولة تحتل المرتبة الحادية عشرة بين الدول الصناعية الكبرى في العالم...

يشير هذا المثال إلى أن الضغوط التي تتم ممارستها على الدول وعلى تشريعاتها الوطنية تكون أكثر فعالية وأكثر نجاحًا حينما تتحقق بطريقة اجتماعية-سياسية أكثر منها قانونية. إن تاريخ منظة العمل الدولية ماثل أمامنا لكي يذكرنا بوفرة المعايير التي تنشد الجماعة الدولية تعميمها عالميًا في المجال الاجتماعي: مع ذلك يتم تنفيذ هذه المهمة عن طريق اتفاقيات من حق الدول التوقيع عليها أو الامتناع عن التوقيع، بدون أن تتعرض لأي جزاء في حالة اختيارها البقاء خارج المنظمة. وحين تنضم الدول إلى هذه الاتفاقيات، تحدث متابعة من جانب مكتب العمل الدولي؛ ويمكن تقديم شكاوى في حالة المخالفة، بل ويحدث ذلك أحيانًا بالنسبة للدول غير المرتبطة بالاتفاقيات. ومثلما تؤكد ماري-آنج مورو، فإن هذه اليقظة لافتة للنظر فيما يتعلق بلجنة الحريات النقابية الذي أتاح عملها «بأن يكون ضغط مكتب العمل الدولي قويًا بدرجة كافية لتغيير مجموع القوانين[1]». اتصالات مع الحكومات، وتأثير وضوح الرؤية داخل مساحة اقتصادية دولية حيث لا يرغب أحد في التعيير بانحرافاته: إن النظام غير الرسمي بممارسة الضغوط وتنظيم الحملات يُنجز دورًا أكثر حسمًا من التهديد الافتراضي بفرض عقوبة قانونية. ولاتتم عولمة المعيار عن طريق القانون الذي يظل مترسِّخًا على ضفاف السيادة. وفي المقابل تواجه هذه السيادة الهزيمة عن طريق العمل اليومي، وعن طريق مفعول نظام يجعل بهذه الطريقة جميع الناس مسئولين عن جميع الناس في كل مجال.

ونتبين جيدًا أن جماعات المسئولية هذه لاتتكوَّن على أساس مؤسسي، لكن بطريقة التفاعل تجريبيًا، والاعتماد المتبادل الذي يتم التأكد منه ثم قبوله وأخيرًا

(1) M. A. Moreau, «Mondialisation de l'économie et régulation sociale», *in* M. Berthod-Wursmer *et al.*, *op. cit.*,p. 77.

الطموح إليه. ويتغلب الوعي على الأوامر الزجرية، ومفعول الترسُّب البطيء على الإجراءات المثيرة. مع ذلك تبرز اليوم في كل قطاع أشكالٌ كانت تبدو منذ عشرين أو ثلاثين عامًا خيالية: جماعات مسئولية في مجال التنمية، والبيئة، وإحصاءات السكان، والتنمية الاجتماعية، وظروف السكن... تطرح وتعيد طرح موضوع بروزها المتوقع في مجال سياسي محض وبخاصة في مجال الأمن.

وعلى الأرجح فإن التنمية هي أقدم هذه القطاعات، هذا إذا ما استثنينا التجارب الأولى لمنظمة العمل الدولية في المجال الاجتماعي. وعلى هذا المستوي كان تطور البنك العالمي ذا مغزى شديد الأهمية. إننا نعرف بأن البنك قد أنشئ في الوقت الذي انتهت فيه الحرب العالمية الثانية وذلك لتعظيم ولممارسة تعددية الأطراف في عالم اكتشف الحاجة إلى إعادة البناء وفي طريقه إلى الدخول في عهد تصفية الاستعمار. وفي ظل هذه التوقعات كانت غاية البنك تمويل مشروعات ضخمة، تتصل بدول معتبرة «فاعلين-تابعين»، وكانوا ما زالوا يجهلون كل ما يتعلق بالتقلبات والإخفاقات القادمة. كانت الصحوة مزعجة: إن الديون التي أثقلت الدول المعنية والفشل المصاحب لمشروعات طموحة بدأ تنفيذها قد دلَّ على أن التنمية ليست فقط موضوع تحويل رؤوس أموال، لكنها ترتبط أيضًا بمسئولية أكثر شمولاً تتعلق منذ الآن فصاعداً بالهياكل الخاصة بالسلطة والمجتمع.

ومنذ ذلك الوقت اتجه البنك العالمي، بالتشارك مع صندوق النقد الدولي، إلى وضع خطط للملاءمة الهيكلية التي تكشف عن قراءة أخرى للتنمية مختلفة تمامًا. من الآن فصاعداً يتم تقديم المساعدة إلى الدول في صورة قرض شامل لم يعد يستلزم مشروعًا محددًا؛ وفي المقابل تتعهد الدولة المتلقية للقرض بالامتناع عن وضع القوانين واللوائح لاقتصادها، وبالتقليل من حجم إداراتها وحجم القطاع العام، وبالانفتاح أمام المنافسة الدولية. إن مثل هذا المنهج ينتمي نظريّا وبوضوح إلى المسئولية المشتركة والتعاقدية: الدولة المستفيدة قد أعيد تنشيط دورها كمنسِّق، بل ومنظِّم للمساعدة التي تحصل عليها، مع ارتباطها منذ الآن تعاقديّا مع الجماعة الدولية، بمعنى قبولها لشراكة حقيقية وتوجيه هذه الشراكة نحو اندماج أكثر بعداً. على هذا يبدو نظريّا أن هذا التطور يندرج بطريقة مثالية في اتجاه التعامل التفاعلي مع موضوع التنمية، مانحًا لفكرة المسئولية معنى أفضل: إن الجماعة الدولية تدعم

بشروط ميزانيات الدول المحتاجة لهذا الدعم، وفي المقابل يجب على هذه الدول أن تعرض سياستها التي يتم الحكم على قدرتها على تنشيط شكل من التنمية تزداد اندماجًا أكثر فأكثر. مع ذلك يتوقف كل شئ على فكرة «الحكم» هذه وعلى تنافر الآراء الذي يصاحبه بالضرورة: من القول المعاد التذكير بأن سياسة التنمية التي ينهض بها البنك العالمي تعود إلى أقلية صغيرة من بين الدول الأكثر غنى، والمندرجة بشكل من الأشكال في منهج الليبرالية الجديدة. وعلى أي حال فإنه يتم في الأمد القصير استقبال هذه السياسة بطريقة متباينة داخل مجتمعات الدول المطالبة بالدعم. إذا كان البنك يلتقي بالتأكيد مع نخبة غربية تتوافق تمامًا مع توقعاته، مستوردة لنماذجه ومسرعة نحو المزايدة لكي تصبح شريكة مفضَّلة في التفاوض، فإنه يَواجه أيضًا حكومات كانت منذ وقت قريب قومية أو شعبوية، وتحولت مسرعة نحو «الواقعي الممكن»[1]، ويواجه بخاصة نخبًا وسيطة، نقابيين من كوريا الجنوبية أو إندونيسيا، إسلاميين، مصريين أو مغاربة، مدفوعين إلى التعامل مع إضرابات أو فتن جوع تتجه أولاً نحو فضح الغرب المتغطرس أو مرتكب الذنوب بتدخلاته...

كذلك، وعلى عكس المتوقع، تكتسب جماعة المسئولية نطاقًا أكثر اتساعًا: من التقنية تصبح اجتماعية وسياسية، وتمتد إلى أشكال تفاعلية لم يتم التأهب لها في البداية. ومنذ الآن تستحوذ الجماعة الدولية على الجدل حول التنمية في جملته: وتتسع الاتصالات المباشرة بين المنظمات الدولية والدول لتشمل الفاعلين الاجتماعيين والسياسيين، والمنظمات غير الحكومية، والحركات السياسية والاجتماعية، بل ومختلف أوجه الرأي العام الدولي. وتضاف إلى المساعدة الشاملة خطط للتقليل من الفقر، ولرعاية الصحة، وحماية البيئة، وكذلك تحبيذ «الحكم الرشيد». ولأن موضوع التنمية محاط بإطار من الدراسات والتحليلات المتعمقة فهوموضع إحاطة بطريقة واسعة النطاق ومتزايدة الاتساع، ذلك سواء لمواجهة المخاطر الاجتماعية لمشروعات المواءمة أولمجابهة مجموع الموضوعات

(1) B. Poligny-Morgant, «Quelques questions posées par l'intervention des organisations internationales en matière sociale», *ibid.*, p. 159. Sur le possibilisme, cf. J. Santiso, *De l'utopisme au possibilisme: une ananlyse temporelle des trajectoire mexicaines et chiliennes,* thèse de l'Institut d'études politiques, Paris, 1997.

الخاصة بالسياسة وبالمجتمع التي تُثقل من أعلى على عمليات التنمية، وبخاصة في المجتمعات التي مزقتها الحرب، مثلما يكشف عنه بخاصة مشروع «تسريح الجيوش وإعادة الدمج» الذي حدده البنك العالمي بتبسيط شديد، لكنه مع ذلك لاقى نجاحاً أكيدًا، في إثيوبيا كما في موزمبيق[1].

وفي هذا المنظور الشامل يندرج النجاح النسبي لـ «برنامج الأمم المتحدة للتنمية». فمنذ إنشائه عام ١٩٦٥ كانت مهمته دعم المجهودات التي تبذلها الدول «لتحقيق تنمية بشرية مستديمة»، بمساعدتها على ابتكار وتنفيذ برامج تنمية تستهدف القضاء على الفقر، وخلق وظائف ووسائل للمعيشة المستديمة، وتشجيع دور النساء وحماية البيئة. وبما أنه يعمل كممول وكمستشار، فقد تزايد دوره بالمساعدة على تشكيل مؤسسات قانونية، وعلى وضع إجراءات انتخابية في حوالي ثلاثين بلدًا إفريقيّا، وبالقيام بدور نشيط أثناء الانتخابات التي أجريت في موزمبيق عام١٩٩٤، وفي انتخابات بانجلاديش عام ١٩٩٦. لقد طالب البرنامج بضرورة الانتقال من **بناء المؤسسات** في الخمسينيات والستينيات إلى **تقوية المؤسسات** ثم إلى **تنمية المؤسسات**، وساهم في تعليم وتدريب الموظفين وفي تعميق الحوار بين الحكومة والمجموعات الاجتماعية، مثلما تدلنا عليه البرامج المطروحة في إفريقيا، وبخاصة في كيپ ڤير، والجابون، وغينيا ـ بيساو، ومدغشقر، ومالاوي، وزامبيا، وبطريقة أكثر تقدمًا في الكوت ديڤوار وفي بوركينا فاسو. إن مهمة المواءمة بين المؤسسات المستورَدة والمجتمع، المستكملة بالدعوة إلى تعزيز المؤسسات المحلية، تدفع التنمية نحو اندماج اجتماعي أكثر وضوحًا إذا ما قمنا بمقارنتها بالسذاجة التطورية الغابرة: وبما أن المجتمعات والفاعلين يستردون أدوارهم فإنهم بذلك يندرجون ولو جزئيّا في النظام الدولي. ولا يمكن لإعادة التشكيل هذه أن تكون تعاقدية على المستوى العالمي أكثر مما هو على المستوي الوطني: بطبيعة الحال فإن الاختلافات الثقافية تنضم إلى اختلاف المصالح. وعلى الأرجح أن تعود المسئولية التي تنشأ إلى القدرة المتزايدة على عدم العودة إلى تجاهل هذه الاختلافات أو إخفائها أو التقليل من قيمتها، بل دمجها في الجدل ووضعها أحيانًا على قائمة القرارات...

(1) N. J. Colletta, M. Kostner et I.Wiederhofer, *The Transition from War to Peace in* Subsaharian Africa, Washington, World Bank, 1996.

وبعد مؤتمر استوكهولم، بل بخاصة بعد مؤتمر ريو، نزعت مشكلة البيئة إلى طرح ذاتها بطريقة مماثلة. إن جماعة مسئولية تتجه نحو التكوُّن، في البداية حول الرؤية الدولية التي تكتسبها الموضوعات التي تعالجها. هكذا يبزغ مجال جديد تشتمل مكوناته على مناقشات، ومجابهات، وما تنشره وتذيعه وسائط الإعلام والمعلومات، وجماعات عابرة للقوميات، وحملات دولية للمقاطعة أو للتشجيع، بل وأيضًا تشاور بين الدول، مما يمنح أهمية كاملة لشعار «أرض واحدة» الذي تم تبنيه في استوكهولم. هكذا تندرج سياسة البيئة كمجموعة من الأعمال المُنجزَة باسم الإنسانية، وإثباتًا لذلك تقوم كل دولة بإعداد قانون لاستغلال مواردها مع التقيد في الوقت نفسه بواجب عدم الإضرار بالمصالح والاحتياجات الحيوية للآخرين.

يجد هذا المنظور الجديد صداه في مفهوم عبارة «التنمية المستديمة» المصوغة في تقرير بروندتلاند التي طلبت الأمم المتحده وضعه ونشرته عام١٩٨٧. ويتعلق الأمر هنا بتكوين جماعة مسئولية تزهو هذه المرة بشرعية مزدوجة: امتلاك موارد من غير الإضرار بالرفاهية الجماعية؛ استثمار هذه الموارد في الوقت الراهن مع عدم التسبب في ضرر للأجيال القادمة. هذا التكافل المكاني والزماني يستهل بدوره جدلاً يحمل تناقضاته، ونزاعاته، وتقلباته: الكارثة البيئية التي تصيب إندونيسيا وشمال البرازيل في نهاية الألفية هذه تبين تمامًا بأنه يمكن للمصلحة المشتركة أن تتعرض للخطر بسبب النزعة إلى المتاجرة من غير اهتمام بأي اعتبار آخر، بل وأيضًا بسبب أنانيات تعبِّر ببساطة عن الحق الفردي لصغار مستثمرين ليس لديهم خيار آخر سوى إشعال النار لإصلاح قطعة أرض يرغبون في استثمارها[1] ... إن عدم التوافق هذا بين احتياجات الأفراد خلال الأمد القصير وبين احتياجات الإنسانية في الأمد المتوسط أو البعيد، يتضح في جميع الأزمنة وبجميع الأشكال بين اليوم والغد، بين المسئوليات الماضية والراهنة، بين الشمال والجنوب، بين الريف والمدينة، بين المنتج والمستهلك، بين المشروع والبيئة المحيطة به: وعلى هذا يبرز

(1) F. Durand, «Les fôrets indonésiennes à l'orée de l'an 2000, un capital en péril», *Hérodote,* 88, 1998, p. 62 sq.; sur le Bresil, cf. *Le Monde,* 10 février 1998, p. 4.

مجال شاسع يلزم تنظيمه، وقد أخذته مجموعة الدول السبع الصناعية الكبرى في حسبانها رسميّا في بيانها النهائي عام ١٩٨٨، وبخاصة أثناء انعقاد القمة في باريس في يونيو ١٩٩٠، وقد كرست له ١٩ فقرة تعالج موضوعات طوفان الأحماض، وتلوث البحار والأنهار، وطبقة الأوزون، وآثار الصُّوب الزجاجية، والتصحُّر، واجتثاث الغابات، والأمن الذري ونقل التكنولوچيات[1].

من المؤكد أنه، في هذه الحالة أيضًا، يتباطأ إعداد قانون جديد: لقد أمكن لمؤتمر استوكهولم، في ظل سياق دولي صعب ومع غياب المعسكر الشيوعي، أن يحقق اتفاق الدول المشاركة حول ٢٦ مبدأ و١٠٩ توصيات غير مُلزمة. واتسمت السنوات التالية باتفاقيات عديدة متعددة الأطراف، من أهمها اتفاقية قانون البحر التي لم توقعها الولايات المتحدة. وبالرغم من كل شيء إلا أنه حدث تقدم في موضوع حماية طبقة الأوزون، ثم بفضل مؤتمر ريو حدث تقدم أيضًا بشأن التغيرات المناخية والتنوع الأحيائي التي تم توقيع اتفاقيات عديدة بشأنها. ولهذا أصدرمؤتمر عام ١٩٩٢الكبير إعلانات عامة عديدة غير مُلزمة، خاصة بشأن الغابات، وتفادى اتخاذ قرارات محددة تتعلق بطرق التمويل، كما امتنع تمامًا عن الحكم برأي بين الشمال والجنوب بخصوص الحق السيادي في استغلال الموارد، وحول نقل التكنولوچيات، واجتثاث الغابات، والديون، والتبذير... ومثلما يحدث في مجالات أخرى تحيل المسئولية إلى سرد وتوصيف عناصر المناقشة التي تم قبولها، والموافقة على إدخالها في الأجندات القومية والدولية أكثر من إحالتها إلى عملية مستمرة لوضع المعايير: من الصحيح أن هذا الاتجاه لايتغذى من التنافس بين الدول الكبرى وحده، بل وأيضًا من القلق المتزايد الذي يثقل على الخبراء، ومن خطابات العلماء الذين يدَّعون إصدار حكم بات لكنهم يناقضون بعضهم البعض باستمرار. وفي ظل هذه الظروف لا يندهش أحد بأن جماعة المسئولية هذه لا تنجو من عملية التسييس التي تستحوذ على هذه المجازفات كلما أخذت في البزوغ... إن ما يخلقه الرأي العام عن طريق هيجانه، فإنه يدمجه أيضًا بصورة طبيعية في مفعول

(1) Cf .C. Milani, *op. cit.;* P. *Taylor An Ecological Approach to International Law*, Londres, Routledge 1998.

انفلاقاته. وتتبقى من ذلك حركة عبور الأوطان التي تزداد بروزاً أكثر فأكثر والتي مع ذلك تتلاشى أمامها اليقينيات السيادية.

ويصلح التحليل ذاته للمجالات الأخرى. يتميز مؤتمرالقاهرة للسكان عن المؤتمرات التي سبقته حول نفس الموضوع بذهابه إلى ماهو أبعد من مجرد المداولة بين الدول، مثلما حدث في بوخارست أو في المكسيك في عهد القطبية الثنائية. ففي العاصمة المصرية تناولت الوفود صراحة الموضوعات المتعلقة بالحقوق الفردية، وبالآداب الشخصية، وتباين الثقافات. وتم تناول موضوعات تتعلق بحقوق النساء، وبالإشراف على أمومتهم، أو موضوع تنظيم الأسرة للنسل، وذلك أكثر من تناول موضوع السكان بذاته. وأغلب الأوقات تغلبت الانشقاقات المذهبية والثقافية على الاعتبارات اليعقوبية والدفاع المألوف عن سيادة الدول. وقد استرعت الانتباه نقاط الالتقاء بين الكرسي الرسولي والبلدان الإسلامية، والعمل التمهيدي الذي أجراه الڤاتيكان مسبقًا بإرسال مبعوثيه إلى مختلف العواصم الإسلامية، والتحالفات التي عقدت بين الدول والمنظمات غير الحكومية أكثر من مواقف الصين السيادية الحاسمة. هكذا انعكس تعميم الانشقاق الثقافي وتزايد الفاعلين ذوي الاهتمامات الدولية على تنظيم المساحة العالمية بصورة يتناقص فيها دورالدول أكثر فأكثر. وفي نفس الوقت تضمن برنامج العمل الذي تم إقراره تحديد إطار المسئوليات التي قبلتها الدول صراحة: توفيق النمو الاقتصادي مع التنمية المستديمة، وتحبيذ المساواة بين الجنسين، ودعم مجهود تعميم التعليم.

وبالمثل، ليس بالأمر الهيِّن أن قمة كوپنهاجن قد نادت بصوت عال بالحق في التنمية الاجتماعية وكذلك بالظروف المناسبة لازدهارها: استدراك احتلالات السوق الوظيفية، تحقيق استقرار الاستثمارات في الأمد الطويل، تنظيم المنافسة، احترام الحقوق الأساسية، التنوع الثقافي، حق الأقليات، زيادة الإنتاج الزراعي، المساعدة التقنية، تخفيف الديون، محاربة الفقر، إعطاء الأولوية للتوظيف الكامل، تحبيذ الاندماج الاجتماعي، المساواة بين الجنسين والتعليم[1]... وليس من غير المهم أن قمة نيويورك سمحت بوضع اتفاقية لحقوق الطفل، وأن قمة

(1) M. Fodha, «Les principes issus du sommet mondial pour le développement social», *in* Y.Daudet dir., *op. cit.*, p. 83.

إسطنبول أمكنها، بعيداً عن التحفظات الأمريكية، إقرار الحق في سكن «مناسب ومتاح للجميع». مجموعة المبادئ هذه تتجاوز الكلام البلاغي المجرد: إنها تقرر مسئوليات جديدة ما دامت الدول ذاتها قد أعلنتها بوضوح؛ وتعرقل السيادات، مادامت المعايير المُعلَنة تنشد السمو على التشريعات الوطنية من أجل تنسيق المسرح العالمي؛ وتحشد الفاعلين الاجتماعيين بأعداد لا نهائية، حيث إنها تشتمل على موضوعات المجتمع التي، باعتراف الدول ذاتها، لا تحتكرها، ولاتستطيع معالجتها بكفاءة ولا بفاعلية؛ وتنشئ عقوبات، إذ إنها تمنح المنازعين فرصة تأنيب دولهم مع اتخاذ المسرح الدولي بأجمعه كشاهد؛ وتقدم نموذجًا للعمل الدولي، ما دام التلاحم المتنامي بين المبادئ المعلنة في مواجهة العالم كإعلان تُظهر بمثل هذا الوضوح الانحرافات وتكلفتها، وتشرف على الإنتاج الملزم للطرَفين وتشير بوضوح متزايد إلى طريق الاستمرار في عملية وضع المعايير. هكذا يُصبح الانفصال عن هذه المبادئ أكثر تكلفة وأكثر صعوبة.

مع ذلك فإننا نستشعر حدود مجمل هذا البنيان. لقد أصبح الكلام البلاغي مقبولاً لأنه متعدد المعاني، محدثًا آنذاك الالتباس. لقد أمكن للموضوع المنشئ لحقوق الإنسان أن يفرض نفسه شيئًا فشيئًا داخل الجماعة الدولية انطلاقًا من التوافق العام ضد التوحُّش النازي الذي أتاح تكوُّنه. وإذا كان التعبير عن مثل هذه القيم يلقى اليوم قبولاً على المسرح الدولي، فإنه مع ذلك قد يقرنه بالانشقاقات بطريقة أكثر شدة لاسيما حين نقترب من المجازفات السياسية بحصر المعنى. كذلك أنتجت الحرب الباردة تنافسًا بين مفهومين لحقوق الإنسان، أحدهما غربي ذو نبرة ليبرالية ويستند إلى فكرة دولة القانون، والآخر ينتمي إلى المعسكر الاشتراكي يروج لفكرة الحقوق الاجتماعية ويمجِّد مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير. وبالمثل حبَّذت تصفية الاستعمار التعارض المتزايد بين مفهوم مسيحي مهيمن لحقوق الإنسان وبين رؤى منافسة، إسلامية أو آسيوية بصفة خاصة. وعلى هذا الأساس لم يتم تصديق الاتحاد السوفييتي وحلفائه على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في ١٠ ديسمبر عام ١٩٤٨، بينما صدر في ١٩ سبتمبر ١٩٨١ في إطار اليونسكو «الإعلان الإسلامي العالمي لحقوق الإنسان»[1].

(1) Cf. R. Mullerson, *Human Rights Diplomacy*, Londres, Routledge, 1996.

إن نتيجة تعدد المعاني هذه تمتزج مع مفعول العولمة. ويتعرقل التعميم الحقيقي لحقوق الإنسان على مستوى العالم بسبب توجه الخطاب الغربي السائد الذي ينشد الأبُوَّة شبه المطلقة للقيم الإنسانية، محدثًا بذلك بطريقة تلقائية خطاب منازعة ثقافيّا، بخاصة في الأوساط الثقافية المأخوذة بالإسلامية، أو بالأصولية الهندوسية، أو بالآسيوية العزيزة لدى لي كوان يو أو مهاتير بن محمد. وبسبب هذه الاعتبارات ذاتها يمكن بالمثل أن يكون حلول الأمن الجماعي موضع شبهة. إن معاهدة تحريم انتشارالأسلحة النووية الموقَّعة في يوليو ١٩٦٨والمجدَّدة في مايو ١٩٩٥ تكوِّن، من وجهة نظر معينة، جماعة مسئولية ما دامت تستهدف السيطرة على المستوى العالمي على أخطار انتشار أسلحة الدمار الشامل. إنها تحدُّ بوضوح من سيادة الدول حين تحرِّم نقل الأسلحة النووية إلى أولئك الذين لا يمتلكونها، بمنع هولاء من التزود بها وبوضعها إجراءات للمراقبة. وهي ترتكز في الوقت نفسه على مفارقة خطيرة، تضفي الصفة الرسمية على مشاركة غريبة تضم، بتأثير من علاقات القوى وحدها، الدول المعتبَرة مسئولة بما فيه الكفاية لكي تمتلك شرعيّا أدوات تدمير آخرين يُفترض بأنهم غير مسئولين ما داموا يعتبرون أنه من الحكمة إبعادهم تعاقديّا عن الانتماء لمثل هذا النادي... هكذا ترتسم ببرود فكرة أن ذلك الأكثر غنًى وقوة يمتلك أيضًا وسائل واقعية لمسئولية نشيطة لا يمكن أن يعارضها الذى أقل غنًى إلا ببريق سيادته المعنوي والمزهو، على غرار الديبلوماسية الهندية أو الپاكستانية... هذا إلا إذا قبل أن يدفع ثمن اندماج تدريجي في نادي المسئولية هذا، مع قبوله في الوقت نفسه تأجيل حصوله على منافع هذا التخلي: هكذا كان شأن البرازيل، وأوكرانيا، أو إفريقيا الجنوبية في عهد مانديلا حين اختارت حرمان نفسها من السلاح النووي... إن مناهج القوة، التي تجرِّد بالفعل تعددية الأطراف من الأهلية لا تزال تثقل على أخذ المنافع المشتركة في الاعتبار.

وتنقاد جماعات المسئولية للرأي العام، ولتكاثر الشبكات، ولفضائل اعتماد متبادل، كما أنها تتوطد أيضًا في مناخ من الإحباطات، وعدم المساواة، والالتباسات يجعل استراتيچيات الدول متقلِّبة، تلك الدول التي لا تصل دائمًا إلى التنحي عن السلوكيات الأنانية... مع ذلك تتجه المناهج الاندماجية بصفة شبه حتمية إلى اللحاق بهذه الدول: ذلك بتأثير من الضغوط، ومن المراقبة أو الامتثال،

أو على العكس نتيجة للضغوط الداخلية التي تأسر الدول داخل أراضيها ذاتها، بمبادرة من فاعلين «أدنى-الدولة» تتشجع أهدافهم الخاصة برؤية هذا التدويل المتنامي. وسواء كانت الدول المسئولة نشيطة أو سلبية، حرة الإرادة أو مكرهة، واثقة أو متشكِّكَة، تتصف بالنفعية أو بالغائية، وحيدة أو متحدة مع فاعلين آخرين، فإنها تنزلق على منحدر يقودها نحو الاشتراك في نظام الاعتماد المتبادل ونحو الالتزام تجاه المنافع المشتركة على حساب سيادة تَتَشوَّه حقيقة كلما تحالفت مع هذه الممارسات الجديدة.

* * *

السيادات المنهارة والمسئوليات المُشَيَّدة وجهان لذات أزمة حياة دولية لم تعد تستطيع المراوغة مع أوهام الأزمنة الغابرة. لم تعد سيادة الأقل قوة موضع تصديق أحد، في حين أنها كانت لاتزال مقبولة عندما كان الأمر يتعلق بحكم عالَم بسمارك، أو عالَم ويلسون، وحتى عند الاقتضاء، ذلك العالم الذي انقضى عَشية تصفية الاستعمار. يتم إدراك مبدأ المسئولية باعتباره البديل، ومع ذلك فهو يعاني من تشوُّه بسبب انعدام متابعته لمصيره بوضوح. وبما أنه يكرِّس تزايد قوة الاعتمادات المتبادلة، فإنه يتضح كنتيجة لضغط لا يستطيع أحد الإفلات منه. وحيث إنه ستار محتشم لإخفاء مناورات الأكثر قوة لدى الأكثر ضعفًا فهو يثير الريبة. وبما أنه يتحدث بلغة التكافلات الخارجة عن الدولة، فإنه يثير القلق لدى اليعقوبيين [أنصار الدولة المركزية] الذين يشهدون بأسى حدوث تدمير ثقافي أو ليبرالي جديد للدول- القومية. وفي مواجهة هذه الأخطار تفقد إغراءات المنافع المشتركة أو تلك الخاصة بالسلوك الإيثاري بريقها وفضائلها القادرة على الإقناع. وفي عالم الالتباسات، تبدو السيادة، والمسئولية، والقوة، بأنها تختلط معًا. ومع ذلك يتبقى الجوهر: منذ الآن تندرج المسئولية باعتبارها مرجعًا لكل عمل دولي بالنسبة لحدوثه أو لتقييمه، وباعتبارها دليلاً على الأهلية التي تمنحها، وعلى الشرعية التي تضفيها، وباعتبارها أيضًا تجاوزًا لاحتكار الدول وحدها للمسرح العالمي والتي كانت فكرة السيادة المطلقة تمنحه لها. وليس بالأمر الهيِّن أن هذا المسرح العالمي قد أصبح أيضًا، بسبب ولوج مبدأ المسئولية، حيِّزًا عاما بحق...